



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ



رقم تسجيل الطالب: 25033034690

عنوان المذكرة:

مجال الريف في العهد العثماني وسلطة البايليكات

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ تخصص: تاريخ الجزائر الحديث (1519. 1830 م)

إشراف الدكتور:

إعداد الطالب:

✓ كمال بيرم

✓ عبد الله يحي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
أ.د احمد مسعود سيدعلي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
أ د بيرم كمال	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
أ د يعيش محمد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجامعية : 2025 - 2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بعد شكري لله عز وجل ، أتوجه بخالص الامتنان والتقدير وجزيل الشكر

إلى الأستاذ الكريم : د / كمال بيرم

لتفضله بقبول الإشراف على هذه الدراسة حيث تعجز العبارات عن إيفائه حقه بما بذله من جهد وبما قدمه من تشجيع وتحفيز وأتمنى له دوام العطاء والنجاح والرفعة .

وكذلك أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور أحمد مسعود الذي رافقني في كل خطوة ولم يبخل علي بأي معلومة حيث قدم لي يد المساعدة والعون لإنجاز هذا العمل المتواضع .





إهداء

الى

الوالدين ابي رحمه الله وامي حفظها الله

الاسرة الكريمة والأولاد رعاهم الله



مقدمة

شهدت الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1830م) عدة تغيّرات مست مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد عملت السلطة العثمانية على تنظيم البلاد من خلال تقسيمها إلى باياليكات لتسهيل تسييرها وإحكام السيطرة عليها، وفي هذا الإطار، كان الريف من أهم المجالات في البلاد، لأنه كان يضم أغلب السكان، كما اعتمدت عليه الدولة في توفير الثروات، خاصة في النشاط الفلاحي والرعوي.

وقد تميز الريف الجزائري خلال هذه الفترة بعدة خصائص، سواء من حيث تركيبته الاجتماعية التي اعتمدت على النظام القبلي، أو من خلال أنماط العيش التي تنوعت بين الاستقرار والترحال، إضافة إلى اختلاف طبيعته الجغرافية من منطقة إلى أخرى.

كما عرف هذا المجال تفاعلا مستمرا بين السلطة المركزية الممثلة في الباياليكات، وبين القبائل المحلية، حيث سعت الدولة العثمانية إلى فرض نفوذها باستعمال الوسائل الإدارية والعسكرية والمالية، في حين حاولت القبائل الحفاظ على نوع من الاستقلالية في تسيير شؤونها.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة المجال الريفي في الجزائر خلال العهد العثماني، لما يساهم به في فهم طبيعة الحكم العثماني، وحدود سلطة الدولة، وكيفية تسيير المجتمع المحلي، إضافة إلى طبيعة العلاقة التي كانت تربط بين السلطة والقبائل.

أهمية الموضوع

تتجلى أهمية هذا الموضوع في عدة جوانب، من أبرزها إبراز مكانة الريف في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، باعتباره مجالا مهما في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما يساعد هذا الموضوع على فهم طبيعة العلاقة التي كانت قائمة بين السلطة المركزية والمجتمع المحلي، خاصة في ظل النظام الإداري الذي اعتمدته الدولة العثمانية.

وتكمن أهمية الدراسة أيضا في تسليط الضوء على التنظيم القبلي ودوره في تسيير المجال الريفي، إضافة إلى الكشف عن آليات الحكم غير المباشر التي اعتمدتها الدولة في إدارة القبائل والمناطق الداخلية.

أسباب اختيار الموضوع

يمكن تقسيم أسباب اختيار هذا الموضوع إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

(1)-الأسباب الذاتية

تعود الأسباب الذاتية إلى الاهتمام بتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، والرغبة في التعمق في دراسة مختلف جوانب هذا التاريخ، كما يرتبط اختيار الموضوع بميولي الشخصي نحو دراسة القضايا المتعلقة بالريف والبادية، باعتبار أنني أنحدر من منطقة ريفية، مما زاد من اهتمامي بهذا المجال وارتباطي به.

(2)-الأسباب الموضوعية

أما الأسباب الموضوعية فتتمثل في قلة الدراسات التاريخية التي تناولت المجال الريفي مقارنة بالمجال الحضري، إضافة إلى الرغبة في فهم طبيعة السلطة العثمانية وأساليب تسييرها للمجتمع المحلي، كما يرتبط اختيار الموضوع بدراسة العلاقة بين الدولة والقبيلة، باعتبارها من القضايا المهمة لفهم طبيعة الحكم والتنظيم في الجزائر العثمانية.

إشكالية الموضوع

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول مجال الريف في الجزائر خلال العهد العثماني، وعلاقته بسلطة البايليكات، من خلال محاولة فهم طبيعة تعامل السلطة العثمانية مع المجال الريفي،

ومدى تأثير التنظيم الإداري والجبائي والعسكري الذي اعتمدته البايليكات على استقرار الريف وتنظيمه وتنميته.

وانطلاقاً من هذه الإشكالية الرئيسية، تطرح الدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية، من بينها:

- ما المقصود بالمجال الريفي في الجزائر خلال العهد العثماني؟

- كيف كان التنظيم الإداري للريف ضمن نظام البايليكات؟

- ما طبيعة العلاقة التي ربطت البايك بالقبائل الريفية؟

- إلى أي مدى ساهمت سياسة البايليكات في ضبط وتنظيم المجال الريفي؟

خطة البحث:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدتُ خطة بحث تضمنت مقدمة وثلاثة فصول رئيسية، تلتها خاتمة، بالإضافة إلى بعض الملاحق. وقد عالجت هذه الخطة المحاور التالية:

الفصل الأول: الإطار التنظيمي لمجال الريف، وقد قُسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: تناول مفهوم الريف في العهد العثماني، حيث تم التطرق إلى تعريف الريف لغة واصطلاحاً، إضافة إلى التركيبة السكانية لمجتمع الريف الجزائري.

المبحث الثاني: تناول التنظيم الإداري للبايليكات، من خلال دراسة حدود البايك ومجاله الريفي، وكذا الأجهزة الإدارية المحلية.

الفصل الثاني: سلطة البايليكات وإدارة المجال الريفي، وقد قسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: آليات الحكم والسيطرة، حيث تم التطرق إلى تنظيم المحلة ونظام المخزن.
المبحث الثاني: العلاقة بين السلطة والقبائل في الريف، من خلال دراسة نماذج من الإخضاع الريفي وأشكال التفاوض والمقاومة.

الفصل الثالث: البعد الاقتصادي والاجتماعي لمجال الريف، وقد قُسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: حضور سلطة البايك في المجال الاقتصادي، من خلال دراسة الزراعة ونظام جباية الضرائب في الباييكات المحلية.

المبحث الثاني: الأوضاع الاجتماعية والثقافية، حيث تمت دراسة قبائل المخزن وعلاقتها بالسلطة العثمانية، وقبائل الرعية وعلاقتها بالحكم العثماني، إضافة إلى دور الزوايا والطرق الصوفية.

-المنهج المتبع:

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي بوصفه المنهج الأنسب لمعالجة موضوع مجال الريف في العهد العثماني وسلطة الباييكات، وذلك من خلال تتبع تطور الأوضاع الريفية وتحليل بنيتها عبر مختلف المراحل التاريخية.

كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من أجل دراسة الظواهر الاجتماعية والإدارية في مجال الريف، ووصفها بدقة ثم تحليلها لفهم طبيعتها وعلاقاتها وسياقاتها المختلفة.

-الإطار الزمني: تمتد الدراسة من بداية الحكم العثماني في الجزائر سنة 1516م إلى غاية سقوطه سنة 1830م، وهي الفترة التي شهدت تطور بنية السلطة العثمانية وتنظيم المجال الريفي.

-الإطار المكاني: تشمل الدراسة المجال الريفي في الجزائر ضمن البايليكات (دار السلطان، التيطري، قسنطينة، وهران)، بما يضمه من قبائل ومناطق ريفية متنوعة.

مصادر والمراجع:

اعتمدت في هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة، إضافة إلى بعض الرسائل الجامعية والمقالات العلمية، والتي ساهمت في دعم الدراسة وإثراء جوانبها المختلفة، ومن أهمها:

أولاً- المصادر:

- مذكرات أحمد الشريف الزهار، والتي تم الاعتماد عليها في دراسة عنصر الجباية.
- الآغا بن عودة المزاري، طلوع السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا، وقد استقى منه في دراسة التركيبة السكانية والدور السياسي لمجتمع الريف الجزائري.
- حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، حيث تم توظيفه في بيان أصول سكان الريف الجزائري.

ثانياً- المراجع:

- أرزقي شويتم، المجتمع الجزائري وفعالياته، وقد ساعد في التعرف على مناطق القبائل الريفية ضمن البايليكات.
- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني والنظام المالي بالجزائر أواخر العهد العثماني وورقات جزائرية، وهي من أهم المراجع في هذا المجال.
- أبو القاسم سعدالله، تاريخ الجزائر الثقافي، وقد أفاد في دراسة الدور الثقافي للمجتمع الريفي خلال الحكم العثماني.

-صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي.

ثالثاً)-الرسائل الجامعية:

-بالبروات بن عتو، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني.

-كمال بن صحراوي، أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني.

رابعاً)- المجالات العلمية:

-مؤيد محمود حمد المشهداني، أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني (1518-1830م).

-تيتة ليلي، البيئة الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر الميلادي.

صعوبات البحث:

من الطبيعي أن يواجه أي باحث أثناء إنجاز بحثه مجموعة من الصعوبات والعراقيل التي تختلف باختلاف طبيعة الموضوع، سواء ما يتعلق بالبعد الزمني أو بمدى توفر مصادر ومراجع الدراسة.

وقد تمثلت أبرز الصعوبات التي واجهتني في هذا البحث فيما يلي:

-تشابه المادة العلمية في نقل بعض الأحداث التاريخية، مما صعب عملية التمييز بينها بدقة.

-قلة المصادر المتخصصة التي تناولت المجال الريفي مقارنة بالدراسات المتعلقة بالمدن.

-تداخل المفاهيم بين مصطلحي الريف والبادية، وما يترتب عن ذلك من إشكال في تحديد المفاهيم بدقة.

-ضعف الاعتماد على المصادر والمراجع الأجنبية، بسبب محدودية التحكم في اللغة، وهو ما شكل عائقاً أمام التعمق أكثر في الموضوع.



الفصل الأول

الإطار التنظيمي لمجال الريف

1- الإطار التنظيمي لمجال الريف

1-1- مفهوم الريف في العهد العثماني

1-1-1 - تعريف الريف لغة واصطلاحاً :

أ)-الريف لغة: ورد لفظ الريف في معاجم اللغة العربية بمعان متعددة تدور حول الخصب والنماء، فالريف هو الأرض الخصبة التي تتوفر فيها المياه والزرع، ويقصد به أيضاً المكان الذي يكثر فيه النخل والأشجار، كما يطلق على الأراضي القريبة من مصادر المياه، سواء كانت تضم أشجاراً مثمرة أو غير مثمرة، مما يجعل الغابات جزءاً من المجال الريفي.

أما في المعاجم الأجنبية، فيشير الريف إلى المناطق التي يمارس سكانها أنشطة متنوعة، لا تقتصر على الزراعة فقط، بل تشمل أيضاً الحرف والصناعات التقليدية وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.

وفي التراث العربي، عرّف ابن منظور الريف بأنه الأرض الخصبة الواسعة في المأكل والمشرب، وجمعه أرياف، كما يُطلق على الأراضي القريبة من المياه.

وقد استعملت عند العرب ألفاظ أخرى قريبة في معناها من الريف، مثل: البادية، القرية، الحضر، والمدن، وكلها تدل على أنماط مختلفة من التجمعات السكانية وطرق العيش¹.

ب)-اصطلاحاً:

يُستعمل مصطلح الريف في الدراسات الاجتماعية والعمرانية للدلالة على مناطق يسكنها أفراد يتميزون بأنماط اقتصادية واجتماعية وعمرانية خاصة، تختلف عن أنماط الحياة في

¹ جهيدة بوعزيز، الصراعات الداخلية وأثرها على المجتمع الريفي في بابلك الشرق الجزائري في أواخر العهد العثماني (1771-1873م/1185-1253هـ)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة 02، الجزائر، 2011-2012م، ص17.

المدن والبادية، ويعتمد سكان الريف أساساً على الزراعة وتربية المواشي وبعض الأنشطة الحرفية والتجارية، كما تتسم حياتهم الاجتماعية بالترابط والتعاون.

يُعرّف الريف في علم الاجتماع بأنه البيئة التي يعيش فيها الفلاحون ويمارسون فيها مختلف أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية، خاصة المرتبطة بالزراعة وتربية المواشي، ويتميز الريف بانخفاض الكثافة السكانية مقارنة بالمدن وباستمرار الروابط الاجتماعية التقليدية بين سكانه. أما ابن خلدون فيرى أن أهل الريف يعتمدون في معاشهم على الموارد الطبيعية، خاصة الفلاحة وتربية الحيوانات، ويقتصرون على تلبية حاجاتهم الأساسية من الغذاء واللباس والسكن، كما يسكنون بيوتا مبنية من المواد المتوفرة في بيئتهم، مثل الطين والحجر والشعر والوبر، ويقوم عمرانهم على التعاون فيما بينهم لتأمين متطلبات الحياة الضرورية¹.

وفي الجزائر، يشمل الريف المناطق التلية والسهبية وشبه الصحراوية، ويُعد الريف التلي الأكثر انتشاراً، حيث يعتمد سكانه على الزراعة وتربية المواشي إلى جانب بعض الحرف المنزلية، ويسكنون القرى والأكواخ والخيام حسب طبيعة المنطقة، أما الريف شبه الصحراوي فيعتمد أساساً على تربية المواشي، ويعيش سكانه في القرى الطينية أو القصور أو المساكن التقليدية الأخرى².

وعموماً، يطلق مصطلح الريف على المناطق السهلية والجبلية والسهبية وشبه الصحراوية التي تنتشر فيها التجمعات السكانية الصغيرة كالقرى والخيام، ويتميز الريف باتساع مساحته مقارنة بالمدينة، كما تتسم مبانيه بالبساطة والعفوية في التخطيط، وغالباً ما تكون متقاربة ومتلاصقة.

¹ عبد الرحمان ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ج 1، تر: عبد الله محمد درويش، دار المعارف دمشق 2003، ص 243.

² بلبروات بن عتو، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة لنيل ش الدكتوراه في التاريخ الحديث العام جامعة وهران، الجزائر، 2007-2008م، ص 210.

1-1-2) - المجتمع الريفي:

يُعرّف المجتمع الريفي بأنه مجتمع يعتمد في نشاطه الاقتصادي أساساً على الزراعة وتربية المواشي، ويتميز أفرادُه بالاستقرار في القرى والمداشر والتجمعات السكانية الصغيرة، كما تربط بينهم علاقات اجتماعية قائمة على التعاون والتكافل.

وقد أشار ابن خلدون إلى أن أهل الريف هم الذين يعتمدون في معاشهم على الفلاحة والزراعة وتربية الحيوانات، كالماشية والأبقار والماعز والنحل، وأن اجتماعهم وتعاونهم في تلبية حاجاتهم المعيشية والعمرانية يعد أمراً ضرورياً لاستمرار حياتهم، وفي المقابل، يميز ابن خلدون بين أهل الريف وأهل الحضر، حيث يرى أن سكان المدن يميلون إلى الترف وتحسين مستوى المعيشة، ويهتمون بجودة المساكن والملابس والأثاث وسائر مظاهر الحياة الحضرية¹.

1-1-2-1) - البادية:

البادية هي نمط من أنماط الحياة يقوم على التنقل والترحال بحثاً عن مصادر الرزق والماء والكلاء²، ويكون الاستقرار فيها مؤقتاً تبعاً لتوفر الموارد الطبيعية والأمن والظروف البيئية الملائمة³.

¹ عبد الرحمان ابن خلدون، المصدر السابق، ص125.

² بركات حليم، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، الوحدة العربية، ط 8، بيروت، 2004م، ص60.

³ شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)، تعريب وتعليق وتقديم : اسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص

وقد حدد الدكتور أبو القاسم سعد الله مفهوم البدو باعتباره ينطبق أساسا على سكان المناطق الصحراوية العميقة، ومن بينهم الطوارق الذين اعتمدوا على تربية الإبل والتنقل عبر الصحراء، واستمدوا معيشتهم من الرعي والتجارة والتنقل بين المناطق الصحراوية¹.

وترتبط البادية في كتابات العديد من المؤرخين بالصحراء والبيداء، لذلك يُطلق وصف البدوي على الشخص الذي يعيش حياة الترحال في هذه المناطق، ويتميز البدو بقدرتهم على التكيف مع الظروف الصحراوية القاسية، ومعرفتهم بمسالك الصحراء ومواقع المياه ومناطق الرعي².

1-1-3- الفرق بين الريف والبادية:

يتضح من خلال التعريفين أن هناك فروقا جوهرية بين الريف والبادية، فسكان الريف يتميزون بالاستقرار في القرى والمداشر، ويعتمدون أساسا على الزراعة وتربية المواشي وبعض الأنشطة الحرفية، كما يشتركون مع سكان المدن في خاصية الاستقرار وإن اختلفوا عنهم في نمط العيش وال عمران.

أما سكان البادية فهم جماعات رحل يعتمدون على التنقل المستمر بحثا عن الماء والكأ، وتُعد كثرة الترحال وعدم الاستقرار من أبرز سماتهم، حيث ينتقلون بين المناطق المختلفة تبعا للفصول والظروف الطبيعية³.

1-1-2- التركيبة السكانية لمجتمع الريف الجزائري

1- سكان الريف:

¹ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 2، ص 262.

² بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص 208.

³ نفسه، ص 210.

تتفق المصادر التاريخية على أن سكان الريف خلال العهد العثماني كانوا يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان الجزائر، حيث تراوحت نسبتهم بين 90-95% من مجموع السكان الذي قدر بنحو مليونين إلى ثلاثة ملايين نسمة¹، وقد توزع هؤلاء السكان في قبائل ومدامر منتشرة عبر مختلف أنحاء البلاد، تبعا للخصائص الطبيعية والاقتصادية لكل منطقة.

ففي المناطق الجبلية اعتمد السكان على زراعة الأشجار المثمرة بفضل خصوبة التربة ووفرة المياه، بينما اتجه سكان الواحات والمناطق الصحراوية إلى زراعة النخيل وتربية المواشي²، كما مارس سكان الريف أنشطة اقتصادية أخرى، مثل التجارة والصناعات التقليدية، وخاصة صناعة النسيج.

وتكوّن المجتمع الريفي أساسا من عنصرين رئيسيين هما العرب والأمازيغ، الذين عاشوا في إطار تنظيمات قبلية موروثة اتسمت بالطابع الإسلامي³، وقد أشار حمدان بن عثمان خوجة إلى هذا التنوع السكاني، مبينا أن سكان السهول كانوا في الغالب من أصول عربية، في حين سكنت القبائل الأمازيغية المناطق الجبلية والوعرة، محتفظة بلغتها وعاداتها الخاصة⁴.

وقد تميز المجتمع الريفي بتداخل العناصر العربية والأمازيغية وتساورها عبر الزمن، مما أسهم في تكوين نسيج اجتماعي متجانس إلى حد كبير⁵، كما هيمنت الحياة القبلية على مختلف مناطق الريف، سواء في الصحراء أو السهول العليا أو المناطق الجبلية، حيث تألفت

¹ مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان ، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830م، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد 16، جامعة توقرت، الجزائر، 2013م، ص421.

² دغموش كاميلية، قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الإسباني والسلطة العثمانية (1509-1792م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2013-2014م، ص94.

³ أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م، ص99.

⁴ نفسه، ص99.

⁵ بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص248.

الأرياف من قبائل متعددة، من بينها قبائل المخزن، وقبائل الأجواد، وقبائل المرابطين، وقبائل الرعية، إضافة إلى بعض القبائل التي تمتعت باستقلال نسبي عن السلطة العثمانية¹. ولم يقتصر التنظيم القبلي على الأرياف فقط، بل امتد إلى المدن، حيث ارتبطت بعض الأحياء والانتماءات الحضرية بالأصول القبلية أو الجهوية للسكان، كما انعكس ذلك في أنماط الملكية الجماعية للأراضي².

ومن الناحية الاجتماعية، انقسم المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني إلى فئتين رئيسيتين: فئة حاكمة ضمت الأتراك والكراغلة وبعض قبائل المخزن، وفئة محكومة تمثلت في عامة السكان أو ما عُرف بالرعية، وقد ساهم هذا التقسيم في تعزيز الولاء للقبيلة والعشيرة أكثر من الولاء للسلطة المركزية، الأمر الذي أثر في طبيعة العلاقة بين سكان الأرياف والحكم العثماني طوال فترة وجوده في الجزائر³.

(1)- مفهوم القبيلة: تُعرف القبيلة بأنها جماعة بشرية ترتبط بين أفرادها مجموعة من الروابط الاجتماعية المتداخلة، لتشكل وحدة عضوية تقوم على أساس القرابة الدموية، والعمل الجماعي، ونمط العيش المشترك، إضافة إلى وحدة القيم والمعايير وأساليب اتخاذ القرار وتنفيذه⁴.

وتُعد القبيلة أكبر وحدة اجتماعية وإدارية في المجتمع الريفي، حيث يتكوّن الريف من مجموعة من القبائل، بينما تتفرع القبيلة إلى أعراش أو فرق، ويُشرف على القبيلة شيخ يُعيّن في الغالب من طرف السلطة، مثل الباي خلال العهد العثماني.

¹ ابن عبد الله المولى علال بن الوليد يزيد، التركيبة الاجتماعية لسكان الجزائر خلال العهد العثماني 1518-1830م، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، جامعة الإفريقية دار رية، أدرار، 2017م، ص25.

² صالح عباد، مرجع سابق، ص362.

³ بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص248.

⁴ صالح عباد، المرجع السابق، ص362.

كما تنقسم القبيلة إلى عدة فرق، يرأس كل فرقة شيخ يتولى تسيير شؤونها، وتُقسم هذه الفرق بدورها إلى دواوير، يشرف على كل دوار شخص غالبًا ما يكون الأكبر سنًا أو الأكثر مكانة اجتماعية، ويتولى مهام القيادة والتنظيم داخل الجماعة¹.

وتُعتبر القبيلة في جوهرها تجمعًا سكانيًا متعدد الأصول، إلا أنه يوحد بفعل المصالح المشتركة، وقد تتحول إلى قوة سياسية وعسكرية عند تحالفها مع قبائل أخرى، كما تقوم ببنيتها الاجتماعية على روابط المصاهرة والمصالح المشتركة بين أفرادها².

(2) - العرش (الفرقة): يُقصد بالعرش أو الفرقة مجموعة من الجماعات التي تُشكّل جزءًا من القبيلة، حيث يشعر أفرادها بالانتماء إلى أصل مشترك، وتربطهم علاقات اجتماعية ومصالح متبادلة تسهم في تعزيز التماسك الداخلي.

وقد تتحول الفرقة في بعض الحالات إلى قبيلة قائمة بذاتها إذا توفرت لها شروط القوة والاستقرار، بينما قد تتراجع في ظروف الضعف لتصبح مجرد تجمع اجتماعي غير مستقر.

وتُعد الفرقة تنظيمًا اجتماعيًا مرئيًا يتأثر بالعوامل الاقتصادية والديمقراطية والإدارية، ويعكس طبيعة العلاقات القائمة بين مختلف جماعات الريف³.

¹ شيماء حوبر ونادية غضبان، المجمع الريفي وعلاقته بالحكم العثماني في الجزائر في عهد الدايات 1671-1830 نموذج، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في التاريخ، جامعة محمد بوضياف المسيلة 2016-2017م، ص23.

² بلبروات بن عبو، المرجع السابق، ص 248-249.

³ ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان أواخر العهد العثماني 1791-1830 م) ، طبعة خاصة، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2003م، ص412.

وقد تم تصنيف جماعات الريف إلى فئات متعددة، مثل قبائل المخزن، وقبائل الرعية، والقبائل الحليفة، والقبائل الممتنعة، وذلك وفق طبيعة علاقتها بالسلطة الحاكمة¹.

كما اختلف عدد القبائل من بايلك إلى آخر خلال العهد العثماني، ويذكر حمدان بن عثمان خوجة أن إيالة الجزائر كانت تضم عددا كبيرا من السكان، وأن الجزء الأكبر منهم كان يعيش في الأرياف، حيث شكّلت هذه الأخيرة مصدر الثروة والنشاط الاقتصادي الأساسي مقارنة بالمدن².

يمكن تصنيف الأعراش أو القبائل التي تقاسمت مناطق بايلك الغرب خلال القرن الثامن عشر إلى عدة فئات رئيسية، لكل منها خصائصها الاجتماعية وعلاقتها بالسلطة العثمانية³:

- **قبائل المخزن:** تُعد قبائل المخزن فئة اجتماعية ريفية ذات طابع فلاحى وعسكري وإدارى فى آن واحد، حيث لعبت دور الوسيط بين السلطة الحاكمة والسكان المحليين، وقد ساهمت فى الحفاظ على التوازن الاقتصادى والاجتماعى داخل الريف الجزائرى⁴.

¹ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولايات الصغرى الثمانية (الجزائر - تونس - طرابلس - الغرب) من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر هجري من القرن السادس عشر إلى القرن السابع عشر ميلادي، حولايات الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلس النشر العلمى الكويت، 2010م، ص61-62.

²حمدان بن عثمان خوجة، ص51.

³الواليش فتية، الحياة الحضارية فى بايلك الغرب الجزائرى خلال القرن 18م، رسالة ماجستير فى التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، 1993. 1994م، ص31.

⁴أحمد بحري، الجزائر فى عهد الدايات دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية، ج 2، ط1، دار الكفاية، الجزائر، 2013م، ص59.

وتُعتبر هذه القبائل تابعة للسلطة العثمانية، حيث استخدمت كقوة دعم في المجال الريفي، خاصة في مواجهة حركات التمرد والعصيان، وتميزت بتمتعها ببعض الامتيازات، مثل الإعفاء من بعض الضرائب، باستثناء الضرائب الشرعية كالزكاة والعشور¹.

¹ليلة تينة، تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن 19م، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ع 17، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ديسمبر 2014م، ص138.

-قبائل الرعية : تشكل قبائل الرعية الغالبية العظمى من سكان الريف، وقد توزعت عبر مختلف مناطق البايك (التلية، الساحلية، والسهبية)، وكانت هذه القبائل تتحمل العبء الأكبر من الضرائب، التي شكلت أحد أهم موارد الدولة في القرن الثامن عشر.¹

ويعتمد أفرادها أساسا على الزراعة، ويخضعون لسلطة الجهاز الإداري للدولة، كما كانوا ملزمين بأداء خدمات جماعية مثل "التوزيع" لصالح الإدارة وأعوانها، ووفقاً لتصنيف مبارك الملي، فإن الرعية تمثل فئة السكان التي يمكن لأهل المخزن تجنيدها واستعمالها متى اقتضت الحاجة.²

-قبائل الأجواد: تمثل قبائل الأجواد طبقة اجتماعية مكونة من الأثرياء ووجهاء القبائل، الذين فرضوا نفوذهم داخل المجتمع الريفي، ما دفع السلطة العثمانية إلى الاعتراف بمكانتهم. وقد تميزت العلاقة بينهم وبين السلطة بطابع مزدوج، إذ كانت أحيانا علاقة تعاون وتفاهم، وأحيانا أخرى علاقة صراع، وتمتع زعماء هذه القبائل بنفوذ واسع داخل مناطقهم، حيث كانوا يمارسون سلطتهم المحلية ويشرفون على تسيير شؤونها دون تدخل مباشر من الإدارة المركزية.³

-القبائل البعيدة عن نفوذ الحكم: هي قبائل استقرت في المناطق الجبلية مثل الأوراس، الونشريس، البابور، وجبال جرجرة، أو تنقلت في مناطق الجنوب التي تناسب نمط الرعي والترحال، وقد عاشت هذه القبائل في استقلال نسبي بعيد عن سلطة الحكم المركزي.⁴

¹الواليش فتيحة، مرجع سابق، ص 30-31.

²مبارك الملي، ج 3، المرجع السابق، ص293.

³خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف : فاطمة الزهراء قشي، جامعة قسنطينة 02، ص66.

⁴نصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني...، المرجع السابق، ص46.

واتسمت هذه التجمعات بكونها كيانات قبلية كبيرة تعتمد على تنظيم داخلي خاص بها، وكانت تتصرف وفق مصالحها المحلية، مما مكنها من الحفاظ على نوع من الاستقلال، رغم ارتباطها أحياناً بعلاقات مصلحة مع السلطة، مثل السماح لها بتسويق منتجاتها في المدن¹. كما كانت هذه القبائل تمتنع عن الالتزام الكامل بالضرائب أو الأوامر المخزنية إلا في حدود ما تراه مناسباً، ولم تتردد في إعلان العصيان أو التمرد عند محاولة تقليص نفوذها، خاصة في مناطق جبلية مثل الأوراس وجرجرة والونشريس².

-القبائل المتحالفة: شكّلت القبائل المتحالفة مع السلطة العثمانية أحد الأعمدة الأساسية في تثبيت الحكم داخل المجال الريفي، حيث اعتمدت الدولة عليها لبسط نفوذها خارج المراكز الحضرية.

وقد قامت هذه العلاقة على مبدأ تبادل المصالح، إذ تحصل القبائل على امتيازات مقابل ولائها وخدماتها للسلطة³، وتمثلت هذه الخدمات في مرافقة الحملات العسكرية (المحلة)، والمساهمة في جمع الضرائب، إضافة إلى حفظ الأمن ومراقبة القبائل غير الخاضعة للحكم. وبذلك أصبحت هذه القبائل أداة مهمة في يد الدولة لضمان الاستقرار في الأرياف⁴، كما استفادت من وضع تفضيلي مقارنة بغيرها من القبائل، من خلال الإعفاء الجزئي من الضرائب أو منحها امتيازات مادية ومعنوية، مما عزز مكانتها داخل المجتمع الريفي⁵.

¹ حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، ص. 51-50

² ليلية تيتة، المرجع السابق، ص 140

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر العام، ج 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م، ص 115.

⁴ محمد العربي الزبيري، الجزائر في التاريخ العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984م، ص 92.

⁵ تناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م، ص 70.

غير أن هذا التمييز أدى أحياناً إلى خلق انقسامات اجتماعية وصراعات محلية بين القبائل المتحالفة مع السلطة وتلك الخارجة عن نفوذها¹، ومع ذلك، يمكن القول إن القبائل المتحالفة لم تكن مجرد عنصر مساعد، بل شكلت جزءاً من بنية الحكم نفسها، حيث لعبت دور الوسيط بين الدولة والسكان، وأسهمت في استمرارية النظام العثماني داخل الريف الجزائري².

¹ محمد الأمين بلغيث، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006م، ص 60.

² أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 185.

1-2- التنظيم الإداري للبايليات

1-2-1- حدود بايلك الريف ومجاله الجغرافي :

-بايلك الشرق :

يُعد بايلك الشرق أكبر البايليات في الجزائر خلال العهد العثماني، وقد تأسس سنة 1567م¹، واتخذ من مدينة قسنطينة عاصمة له، وقد امتد مجاله الجغرافي ليشمل مناطق واسعة، حيث كان يحده من الجنوب منطقة وادي سوف، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق حدود تونس، ومن الغرب مناطق وسط جبال البليان عند سيدي هجرس وسيدي عيسى²، كما ضمّ هذا البايك عددًا من المدن الساحلية المهمة ذات الموانئ، إضافة إلى قبيلتين كبيرتين من منطقة القبائل وهما: بني عباس وكوكو.

وكان باي قسنطينة يشرف على تسيير شؤون الإقليم من خلال جهاز إداري يعتمد على حامية من الإنكشارية، إضافة إلى القياد الذين كانوا يديرون مختلف المناطق باسم الباي³.

وقد تميز بايلك قسنطينة بعدم قدرة السلطة العثمانية على فرض سيطرة كاملة ومستقرة عليه في جميع الفترات، إذ كانت القبائل المحلية، خاصة شيوخ العرب، تقوم بين الحين والآخر

¹ محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، نقد تح محمد بن عبدالكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981م ص26.

² صالح عباد، الجزائر خلال العهد التركي (1514. 1830) ، ط1، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص292.

³ جون ب ، وولف، الجزائر وأوروبا (1500. 1830) ، تر: أبو القاسم سعدالله، (د.ط) ، دار الرائد، الجزائر، (د.ت)، ص115.

بحركات تمرد ضد الحكم العثماني، مما جعل المنطقة تعرف حالات متكررة من الاضطراب السياسي والاجتماعي¹.

وتعد مدينة قسنطينة عاصمة هذا البايك²، وهي مدينة عريقة عرفت قديما باسم "سيرتا"، ويرجع هذا الاسم إلى أصول فينيقية، قبل أن تتحول لاحقا إلى مستعمرة رومانية³، وقد أعاد الإمبراطور قسطنطين الأول بناءها، وسميت باسمه تكريما له، وتقع المدينة على موقع جبلي حصين⁴، يطل على واد عميق، وتحيط بها تضاريس صعبة من الجهات المختلفة، مما منحها طابعا دفاعيا قويا جعل الوصول إليها محدودا عبر مداخل طبيعية قليلة⁵.

وقد قُسم باييك الشرق إداريا إلى أربعة أقسام رئيسية، لكل منها حاكم محلي يخضع مباشرة لسلطة الباي في قسنطينة، وهي:

-القسم الشرقي: ويشمل مناطق الحنانشة، وادي زناتي، وعامر الشراقة، ومن أبرز زعمائه قبائل الحنانشة.

-القسم الشمالي: يمتد من عنابة إلى بجاية، ومن أبرز زعمائه أولاد بن عاشور في فرجوة، وأولاد بن عز الدين في الزراعة.

¹مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، (د. ط)، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص298

²مارمول كريغال، إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون، دار المعرفة، الرباط، ج 3، د. ط، 1984م، ص11.

³الحسن الوزان، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج 2، ط 2، 1983م، ص56.

⁴فندلين شولوفر، قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837 م، تر وتق: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 1980م، ص73.

⁵الحسن الوزان، المصدر السابق، ص 56

-القسم الغربي: يمتد من سطيف إلى جبال الببيان وقرى بني منصور ونوغة، ومن أبرز زعمائه أولاد مقران بقلعة بني عباس ومجانة.

-القسم الجنوبي: ويضم مناطق تقطنها قبائل مثل الدواودة وأولاد قانة¹.

ولم تكن جميع مناطق البايك خاضعة للسلطة المركزية في بداية الأمر، بسبب الظروف السياسية غير المستقرة، وقد خضعت في البداية قسنطينة وعنابة وضواحيهما مباشرة لسلطة الباي، ثم توسع النفوذ تدريجيا ليشمل باقي المناطق².

وكانت صلاحيات باي قسنطينة تشمل تطبيق القوانين المدنية والعسكرية، والإشراف على الحصون والدفاعات، وتنظيم الجيش، وضمان الأمن داخل الإقليم، إضافة إلى الإشراف على الجهاز الإداري وتعيين المسؤولين المحليين الذين يشكلون هرم السلطة في البايك³.

-باييك الغرب:

تأسس باييك الغرب سنة 1563م خلال فترة حكم حسن بن خير الدين (1540-1552)، الذي يُنسب إليه وضع الأسس الإدارية الأولى للنظام العثماني في هذا البايك⁴.

¹ محمد صالح بن العنتري، تاريخ قسنطينة، (د. ط)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص
² عبد الرزاق قشوان، السلطة المحلية في باييك قسنطينة (1592 . 1837)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، تخصص الدولة والمجتمع في العصر الحديث، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2009-2010 م، ص44.

³ سحر ماهود محمد، نظام الحكم والإدارة العثمانية في ولاية الجزائر (1518- 1830)، مجلة كلية التربية للبنات، مج 26، 2015م، ص295.

⁴ محمد بن ميمون الجزائري، المرجع السابق، ص 296

ويعتبر الباي ابن خديجة أول باي تولى الحكم في مازونة، التي اتخذت عاصمة لبايك الغرب سنة 1563م، حيث عيّنه حسن بن خير الدين لقيادة الحامية العسكرية وتنظيم الإدارة المحلية، وبعد ذلك، تولى الباي مصطفى بن يوسف بوشلاغم المسراتي عملية نقل عاصمة البايك عبر عدة مراحل، من مازونة إلى قلعة بني راشد، ثم إلى معسكر، ثم إلى وهران بين 1708-1732م¹.

وخلال الفترة الممتدة بين (1733-1779م)، تعاقب على حكم البايك ثمانية بايات، كان آخرهم الحاج خليل (1771-1779م)، ثم جاء بعده محمد بن عثمان الكبير الذي حكم بين (1779-1797م)، وقد شهدت فترة حكمه حدثا بارزا تمثل في تحرير مدينة وهران من الاحتلال الإسباني سنة 1792م².

وبعد الاحتلال الإسباني الثاني لوهران، نُقل مقر البايك إلى مستغانم لمدة خمس سنوات، ثم عاد لاحقا إلى معسكر، إلى أن تم تحرير وهران بشكل نهائي³.

أما من الناحية الجغرافية، فقد امتد باييك الغرب على مساحة واسعة، إذ تراوح مجاله بين وادي ملوية غربا ووادي الشلف شرقا⁴، ويشير بعض الباحثين إلى أن النفوذ الإداري في الغرب كان خاضعا أيضا لسلطة باي وهران، الذي كان يعتمد على شبكة من الآغاوات والخلفاء والقواد⁵، وكانت حدود البايك كالتالي:

¹ إيجي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ، ط2، دار العرب للنشر والتوزيع، وهران، 2004، ص 80

² أحمد السليمان، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، (د. ط)، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993م، ص38. نفسه³.

⁴ كمال بن صحراوي، أوضاع الريف في باييك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2012-2013م، ص21.

⁵ الحاج أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف نقيب أشرف الجزائر، تح: أحمد توفيق المدني، ط 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص47.

غربا: المغرب الأقصى

شرقا: دار السلطان وبايلك التيطري

شمالا: البحر الأبيض المتوسط

جنوبا: نواحي البيض، حيث امتدت تأثيرات الزعامة الدينية والسياسية لمشيخة أولاد الشيخ¹.

وقد ساهم هذا الامتداد الجغرافي الكبير، ووجود واجهة بحرية طويلة، في جعل بايلك الغرب منطقة استراتيجية ذات طابع عسكري واضح، خاصة في ظل المنافسة بين العثمانيين وسلطين المغرب الأقصى، إضافة إلى الزعامات المحلية.

ولهذا السبب، تم تقسيم البايلك إلى وحدات إدارية وعسكرية متعددة، من أبرزها²:

- آغا الزمالة: ويقود مجموعة من الفرسان (377 فارسا)، إضافة إلى مخزن الغرابة وخليفة الباي.

- آغا الدواير: ويقود 470 فارسا في الدواير، و50 فارسا في الغمرة.

كما كان هناك نظام تناوب بين الآغاوات، حيث يتولى اثنان منهم العمل في حين يستريح الآخرون، بهدف ضمان استمرارية الإدارة والمراقبة، وقد أنشئ هذا النظام لمنع التمرد الداخلي، حيث كان كل آغا يراقب الآخر لضمان توازن السلطة³.

¹ صالح عباد، مرجع سابق، ص292.

² محمود علي عامر، تاريخ المغرب العربي الحديث، الجزائر، تونس، (د. ط)، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1994م، ص296.

³ مبارك بن محمد الهلالي الميلي، المرجع السابق، ص 297

كما قُسم البايك إداريا إلى ستة أقسام رئيسية¹:

-قسم المرسى: ويقوده قائد المرسى، وهو أعلى رتبة بين القواد.

-دائرة آغا الدواير: وتشمل المناطق الغربية والشرقية والساحلية.

-دائرة قائد الزمالة: وتضم الأعراش الخمسة.

-دائرة خليفة الشرق: وتمتد من الموانئ إلى مناطق وهران شرقا، وتشمل بعض المخزن والأعراش المحلية.

-المدن الكبرى: مثل وهران، تلمسان، معسكر، القلعة، مستغانم، ومازونة، وتدار بواسطة قائد المدينة بمساعدة شيخ البلد.

-فليطة: وهم تحت سلطة قائد خاص، ويتمتعون بنوع من الاستقلال الإداري داخل البايك.

وقد عكس هذا التنظيم الإداري الطابع العسكري الصارم لبايك الغرب، إضافة إلى اعتماده على توازن دقيق بين السلطة المركزية والزعامات المحلية لضمان السيطرة على المجال الريفي الواسع.

(3)-بايك التيطري:

تُعد دراسة حدود بايك التيطري من القضايا المهمة لفهم التنظيم الإداري في الجزائر خلال العهد العثماني، فقد كان هذا البايك يقع في موقع جغرافي متوسط بين مختلف البايكات الأخرى، مما منحه أهمية إدارية واستراتيجية خاصة.

¹الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، ج1، تح: يحي بوعزيز، (د. ط)، بيروت، لبنان، 1990م، ص274.

يحد بايلك التيطري من الشمال الأطلس البليدي، ومن الجنوب الأطلس الصحراوي، ومن الغرب وادي الشلف، ومن الشرق جبال ونوغة، ويُعد أصغر البايليكات في الجزائر، وكانت عاصمته مدينة المدية، وقد أُسس سنة 1540م¹.

وقد ارتبط هذا البايك بشكل وثيق بالسلطة المركزية في الجزائر، نظرا لقربه الجغرافي من دار السلطان، حيث كان حاكمه يتلقى تعليماته بشكل مباشر، ويشرف على تسيير القيادات الإدارية والعسكرية المكونة للإقليم²، ويُعتبر باي التيطري من أوائل البايات، إلا أنه كان أقل استقلالا ونفوذا مقارنة ببايات قسنطينة ووهران³.

وقد عُرف التنظيم السياسي داخل هذا البايك بنوع من الاضطراب، نتيجة تدخل السلطة المركزية في توازنات القوى المحلية، خاصة بين فروع العائلات الحاكمة، مما أدى أحيانا إلى تحالفات متغيرة وصراعات داخلية بين الأطراف المحلية، وهو ما جعل الوضع السياسي غير مستقر نسبيا⁴.

وُقسم بايلك التيطري إلى أربع قيادات رئيسية، وهي⁵:

-قيادة تل الظهراوية.

-قيادة تل القبليّة.

-قيادة الديرة (سور الغزلان).

¹ محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص36

² حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، ط 1 ، الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م، ص139.

³ محمد علي عامر، المرجع السابق، ص90

⁴ مبارك بن محمد الهلايلي الميلي، المرجع السابق، ص296

⁵ محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الإحتلال الفرنسي، ط 1 ، مكتبة دار الشروق، (د م)، 1969م، ص75.

- قيادة الجنوب، وتشمل القبائل الرحل وأتباع أولاد المختار.
- أما من الناحية العسكرية، فقد اعتمد البايك على قوات متنوعة، من أبرزها¹:
- حرس خاص مكوّن من 50 صبايحيا و15 مكاحليا.
- نوية المدينة التي تضم حوالي 520 جنديا.
- قوة احتياطية متمركزة في برواقية قوامها 200 زنبوط.
- حامية سور الغزلان التي تضم 30 جنديا و60 احتياطيا.
- وفيما يخص التنظيم الإداري، فقد كان باييك التيطري مقسما إلى أربع وحدات إدارية رئيسية، تتمثل في:
- التل الشمالي:** الذي يشكل مقاطعة تضم الأوطان السبعة التالية : حسن بن علي وزا، هواره، ريغا، بني يعقوب، غريب، حناشة وهذه كلها قبائل مستقرة .
- التل الجنوبي:** ويشمل قبائل يغلب عليها الطابع شبه الرحل مثل أولاد دوايد، أولاد حديم، بني حسن، أولاد سيدي أحمد بن يوسف، ربايع، أولاد معروف دهيمان، مفاتحة، وأولاد حمزة.
- قاعدة الديرة:** وهي منطقة إدارية خاصة تضم قبائل مثل أولاد رياح، أولاد بركة، أولاد فارهة، أولاد بوعريف، أولاد مريم، عداورة، بني عقبة، وأولاد سليم.
- مقاطعة الجنوب:** وتضم قبائل رحل مثل أولاد مختار، زناخرة، عبادية، مويادات، أبازيز، أولاد سيدي أحمد رشيقا، أولاد سيدي عيسى، صحاوى، أولاد شايب، بني بوعيش، عزيز، أولاد نايل، حرازلية، ولربعاء.

¹مبارك بن محمد المليي، المرجع السابق، ص 296

ويلاحظ أن هذه التقسيمات تعكس التنوع الكبير في نمط العيش داخل بايلك التيطري، بين الاستقرار في الشمال والتمدن النسبي، وبين الطابع الرحلي في الجنوب، مما يعكس خصوصية هذا الإقليم داخل التنظيم الإداري العثماني في الجزائر.

1-2-2- الأجهزة الإدارية المحلية:

تنقسم الإدارة المحلية في الجزائر خلال العهد العثماني إلى ثلاث مستويات رئيسية، تتمثل في إدارة دار الباي، ودور المدن، وإدارة أوطان البايك.

-إدارة دار الباي: تُعد إدارة دار الباي أعلى مستوى إداري في البايك، حيث يقوم داي الجزائر بتعيين الباي على المقاطعة، ويمنحه صلاحيات واسعة في تسيير شؤون الإقليم¹، وكان اختيار الباي يخضع لعدة شروط، من أهمها:

-ضرورة تمتعه بعلاقات مصاهرة أو ارتباط مع القبائل المحلية أو الأسر القوية لضمان دعمها السياسي والاجتماعي.

-غالبًا ما يُختار من أصول تركية أو كورغلية، رغم وجود بعض الاستثناءات مثل خير الدين باي من أصول غير تركية².

¹ أحمد سكاني، المرجع السابق، ص38.

² أرزقي شويتم، المجمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2005-2006م، ص32.

ومن أبرز مهام الباي حفظ الأمن والنظام داخل الإقليم، وإصدار العقوبات ضد المخالفين، إضافة إلى الإشراف على الاستقرار العام.

وقد اعتمد البايات في تسيير شؤونهم على القبائل الكبرى التي كانت تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي، ولها تنظيمات داخلية خاصة بها، تشمل الأعراف المحلية والزوايا والمؤسسات الاجتماعية التي تنظم حياة السكان.

- دور المدن في توسيع سلطة البايلك:

لعبت المدن دوراً مهماً في دعم سلطة البايلك، حيث كان يُعيّن على رأس كل مدينة قائد أو حاكم يتم اختياره بعناية، نظراً لأهمية المدن في الهيكل الإداري العثماني.

وقد استُخدمت المدن كوسيلة لإخضاع بعض القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب، إذ شكلت أداة ضغط إداري واقتصادي لضمان الولاء للدولة¹، ومن بين مهام القواد هي تنفيذ الأحكام وإقرار الأمن ومراقبة الضرائب عن طريق شيوخ العشائر ورؤساء القبائل بالأرياف ومن أهم القياد قائد العبيد المهتم بشؤون طائفة الزوج سواء الأحرار منهم أو عبيد، وقائد الزبل هو الآخر مكلف بالنظافة وإزالة الأوساخ، وقائد الشوارع الساهر على نظافة القنوات والأزقة².

أما الحكام المحليون فكانوا يديرون مدناً متوسطة الأهمية مثل المدينة، شرشال، ومستغانم، وكان لهم نفوذ مباشر يسمح لهم بالتواصل مع الداوي دون المرور بالبايات³.

كما وُجد نظام إداري حضري يعتمد على:

¹ أرزقي شويتام، المجمع الجزائري...، المرجع السابق، ص36.

² ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في العهد العثماني، (د. ط)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م، ص234 - 235.

³ ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص235 - 236.

- شيخ البلد أو والي المدينة: يتولى الشرطة وجمع الضرائب ومراقبة الحرف والصناعات¹.
- المحتسب: مسؤول عن مراقبة الأسواق ومنع الغش².
- نقيب الأشراف: يمثل الأسر الشريفة ويساهم في حفظ الأمن الاجتماعي بين مختلف الفئات.
- إدارة أوطان البايك:

قسّم نظام الحكم العثماني البايك إلى وحدات إدارية تُعرف بـ "الأوطان"، ويضم كل وطن مجموعة من الأعراش والدواوير، ويُعيّن على رأسه قائد يتولى تسيير شؤونه، وكان الشيوخ يُختارون من طرف القبائل والدواوير، ليكونوا وسطاء بين السكان والإدارة³.

وقد اختلف عدد الأوطان بين البايليكات، باييك الغرب كان به حوالي 40 وطنا، باييك التيطري حوالي 14 وطنا، وباييك الشرق به ايضا حوالي 14 وطنا⁴.

ومن مهام قائد الوطن إقرار الأمن والتسيير الحسن للأسواق والطرق وجمع الضرائب والمحافظة على الأمن العام والإتصال بالسلطات العليا عند الضرورة⁵.

¹ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص87

² أبو القاسم سعدالله، المرجع السابق، ص55

³ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص88

⁴ أرزقي شويّتام، المجمع الجزائري...، المرجع السابق، ص37-38.

⁵ عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص71.

أما الشيوخ فكان دورهم يتمثل في الوساطة بين السكان والإدارة، والمساهمة في تنظيم الضرائب وتوزيع الأراضي واستغلالها¹.

1-2-3) -القائمون على شؤون البادية والريف:

-الداي: يعد الداوي أعلى سلطة سياسية في الجزائر خلال العهد العثماني، وهو المسؤول الأول عن الدولة، حيث يتولى عقد المعاهدات واتخاذ القرارات السياسية الكبرى، ويختار كبار موظفي الدولة وأعضاء الديوان، كما يشرف مباشرة على "دار السلطان"، بينما تُدار باقي الأقاليم بواسطة البايات²، ومن مهامه تطبيق القوانين المدنية والعسكرية، والإشراف على الأمن العام، ومراسلة القبائل لضبط الاستقرار³.

وقد تميز نظام الدايات في القرن الثامن عشر بدرجة من الاستقرار النسبي، حيث تعاقب عدد محدود من الدايات خلال فترة تقارب خمسين سنة، بينما شهد أوائل القرن التاسع عشر اضطرابا سياسيا واضحا وسرعة في تغيير الحكام⁴.

-آغا العرب: يعتبر آغا العرب ثاني أهم منصب في الدولة، ويعيّن من طرف الداوي من بين كبار القادة العسكريين، ويُشترط فيه إتقان اللغة العربية، وكان يشرف على مناطق العرب المحيطة بدار السلطان، كما يتولى تعيين قادة الأوطان مثل بني خليل، الخشنة، وحلوان، كما كان يقود فرقة الصبايحية، ويشارك في العمليات العسكرية ضد القبائل المتمردة بهدف فرض النظام والاستقرار.

¹أحمد الشريف الأطرش السنوسي، تاريخ الجزائر في خمسة قرون، ج 1، (د.ط.)، دار البصائر، الجزائر، 2013م، ص360.

²ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم دار السلطان...، مرجع سابق، ص 15

³حمدان بن عثمان خوجة، مصدر سابق، ص87

⁴أحمد سلماني، مرجع سابق، ص69

-**ناظر الأوقاف:** هو المسؤول عن إدارة أراضي الأوقاف (الحبس) في الأرياف، وتشمل مساحات واسعة تُستغل لصالح مؤسسات دينية واجتماعية، ويشرف عليها عمال محليون تحت رقابة الشاوش الذين يتولون جمع الفائض.

-**الباش كاتب:** هو المسؤول عن ختم الوثائق الرسمية والمراسلات داخل البايك وخارجه، كما يشرف على السجلات الإدارية والحسابات، وقد اكتسب هذا المنصب نفوذًا مهمًا سمح لصاحبه بالتأثير في شؤون الإدارة، بل والتدخل أحيانًا في تعيين الموظفين المحليين والإشراف على بعض القضايا الريفية¹.

¹ أفلة القشاعي موساوي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1989-1990م، ص47.



الفصل الثاني

سلطة البايليكات وإدارة المجال الريفي

(2)-سلطة البايليكات وإدارة المجال الريفي

(1-2)- آلية الحكم والسيطرة

(1-1-2) -المحلات (تنظيم المحلة):

أ)- تعريفها :

لغة: اشتق لفظ "المحلة" من الفعل حلّ أي نزل واستقر في مكان ما، ويُقصد به الإقامة في موضع معين، وهو عكس الترحال والتنقل.

اصطلاحاً: هي فرق عسكرية تابعة للجيش الإنكشاري، كانت تُرسل إلى مختلف البايليكات الثلاثة بهدف جباية الضرائب، أو معاقبة القبائل المتمردة، أو فرض سلطة الدولة المركزية.

تتكون المحلة من وحدات عسكرية منظمة داخل خيام، حيث تضم كل وحدة مجموعة من الجنود تُعرف بالـ"صفرة"، ويتأّس كل صفرة قائد يُسمى "الباي باشي"، بينما يشرف على المحلة ككل قائد يحمل لقب "آغا المحلة"، وبعد انتهاء المهمة يعود أفرادها إلى مواقعهم الأصلية داخل التنظيم العسكري.

كما كان للمحلة دور أساسي في قمع الثورات والتمردات الداخلية، التصدي للهجمات الخارجية، وفرض النظام داخل الأرياف، وقد اختلفت مدة بقاء المحلة حسب المناطق، حيث يذكر حمدان بن عثمان خوجة أن المحلة كانت تبقى شهرين في التيطري، وأربعة أشهر في الغرب، وستة أشهر في الشرق¹، وهو ما أكده أيضاً شريف الزهار مع اختلافات بسيطة بين الجهات².

¹ صالح عياد، المرجع السابق، ص314.

² محمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص35-36.

ب- تنظيم المحلة وتوزيعها:

اعتمد النظام العثماني في الجزائر على ثلاث بايليكات رئيسية: التيطري، الغرب، والشرق، وقد ارتبط هذا التقسيم بمرحلة الفتح العثماني، حيث بدأ بالتيطري ثم الغرب ثم الشرق. وكانت قوة البايات تختلف من إقليم لآخر، إذ تميز بايا الغرب وقسنطينة بوفرة الموارد والرعية مقارنة بباي التيطري، كما أن البنية العسكرية كانت تتطور تدريجياً عبر إنشاء الحصون وتعيين القادة المحليين¹.

2 - النظام الضريبي

مع حلول القرن الثامن عشر، أصبحت الضرائب المصدر الأساسي لتمويل خزينة الدولة، خاصة مع تراجع العائدات البحرية، وقد تنوعت الضرائب المفروضة لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية والمهن.

أ- العشور والزكاة

تُعد من الضرائب ذات الطابع الديني، إذ ترتبط بالشريعة الإسلامية، حيث تُفرض على المحاصيل الزراعية (العشر)²، وعلى المواشي (الزكاة)، كما اعتُبرت جزءاً من النظام الاجتماعي والديني للمجتمع الجزائري³.

¹ أحمد الشريف الزهار، المصدر سابق، ص35.

² حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، المصدر السابق، ص105.

³ بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص322-323.

وكانت تحدد وفق مقاييس زراعية تقليدية مثل “الزويجة”، كما كانت تُدفع غالبًا على شكل منتجات زراعية (قمح، شعير، تين) أو مساهمات نقدية بسيطة¹.

ب- الضرائب غير الاعتيادية

وتشمل عدة أنواع من الرسوم الاستثنائية، من أهمها:

-**اللزمة:** تفرض على القبائل غير المستقرة أو غير الخاضعة للقياس الزراعي، إضافة إلى التركات غير الموروثة²، وتخصص لدعم الجيش والإدارة³.

-**الغرامة:** ضريبة استثنائية تفرض على المناطق الخارجة عن السلطة المباشرة، خاصة في الجبال والصحارى، وكانت تُؤخذ غالبًا في شكل مواشي أو منتجات محلية مثل والصوف، والزبدة والعسل، الشمع، الخيول، الجمال، الأبقار، العبيد وغيرها⁴.

والغرامة في الأصل كانت نقدا ثم أصبحت عينا عن اللزمة في كونها مرتبطة عادة بتوجيه المحلات العسكرية وليس إلزام سنوي⁵.

- **الخطية والديات:** تُفرض على القبائل المتمردة عند إعلان خضوعها، أو كتعويض عن النزاعات والصدامات⁶.

¹ عقاد سعاد، الفلاحون الجزائريون والسلطة العثمانية في الجزائر (1519-1830م) دار السلطان، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2013-2014م، ص23.

² ولیم سینسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص149-150.

³ أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص81-46.

⁴ توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص179.

⁵ ناصر الدين سعيدي، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص280.

⁶ الشيماء جوبر ونادية غضبان، المرجع السابق، ص62.

-ضيافة الباي: مساهمات مالية يقدمها السكان لتغطية احتياجات الباي، غالبًا كل ستة أشهر.

-المعونة: مساهمة طارئة وغير منتظمة تُفرض على القبائل حسب الحاجة، تلتزم بها عادة قبائل الرعية¹.

-خيل الرعية: مساهمة عسكرية يتم من خلالها تزويد الفرسان بالخيول أو تعويض الخسائر في الخيل، وتلتزم بها قبائل الرعية بالناحية الغربية².

-البشارة: هدايا تُقدم بمناسبة تعيين الباي أو في المناسبات الرسمية.

3- موارد البايك الاقتصادية: اعتمدت الدولة على الأراضي التابعة للبايك كمصدر اقتصادي مهم، حيث كان يتم استغلالها عبر الإيجار الفلاحي، العمل الزراعي المباشر، ونظام الخماسة (العمل مقابل جزء من الإنتاج)، وقد حصل البايات على هذه الأراضي عبر المصادرة أو الاستيلاء الإداري³.

4- رسوم الأسواق والمبادلات: كانت الأسواق مصدرا مهما للجباية، حيث تولى القياد عملية جمع الرسوم بمساعدة شيوخ القبائل، وكانت هذه الرسوم تُدفع نقدا أو عينا (جلود، مواد غذائية، سلع محلية).

¹ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص281.

²فاطمة الزهراء سيدهم، المجتمع الريفي وعلاقته بالحكم العثماني في عهد البايات، ص25.

³حياة قرابين وسعاد بن حركات، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني(1800-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلاي بونعامة، مليانة، الجزائر، 2015-2016م، ص40.

ويحتفظ القواد بجزء من هذه الرسوم، بينما يُحول الباقي إلى خزانة الدولة، مما جعل الأسواق عنصراً أساسياً في النظام المالي للبايليك¹.

3 - نظام المخزن:

يُعد نظام المخزن من أهم الدعائم التي ارتكزت عليها السلطة العثمانية في تسيير الأرياف الجزائرية، حيث مثل آلية غير مباشرة لبسط النفوذ خارج المراكز الحضرية، ولم يكن المخزن جهازاً إدارياً بالمعنى الضيق، بل كان شبكة من العلاقات السياسية، العسكرية، والاجتماعية تقوم أساساً على استمالة بعض القبائل وإدماجها ضمن منظومة الحكم².

وقد اعتمدت الدولة على قبائل المخزن في أداء مهام متعددة، من بينها جمع الضرائب، ومراقبة حملات المحلة، والحفاظ على الأمن، مما جعل هذه القبائل بمثابة امتداد فعلي للسلطة داخل المجال الريفي³، كما مكن هذا النظام السلطة من تجاوز صعوبات السيطرة المباشرة على المناطق البعيدة، خاصة في ظل الطبيعة الجغرافية المعقدة للريف.

ومن جهة أخرى، كان نظام المخزن قائماً على مبدأ تبادل المصالح، حيث منحت الدولة امتيازات للقبائل المتحالفة مثل الإعفاءات الضريبية أو الدعم السياسي مقابل ولائها وخدماتها⁴، غير أن هذا التوازن لم يكن دائماً مستقراً، إذ أدى أحياناً إلى ظهور تفاوتات داخل المجتمع القبلي وخلق توترات بين القبائل.

¹ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص283.

²أبو القاسم سعدالله، تاريخ الجزائر العام، ج 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م، ص 115.

³محمد العربي الزبيري، الجزائر في التاريخ العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984م، ص92.

⁴ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م، ص70.

ويعكس نظام المخزن الطابع البراغماتي للحكم العثماني، إذ لم تسع السلطة إلى القضاء على البنية القبلية، بل عملت على توظيفها داخل نسق الحكم، وهو ما سمح بتقليص مظاهر التمرد في الأرياف¹، كما اضطلعت قبائل المخزن بوظائف سياسية تمثلت في الوساطة بين السلطة المركزية والقبائل المحلية².

ومن الناحية الاقتصادية، ارتبط هذا النظام بعملية الجباية، حيث ساهم في تأمين مرور المحلات وتسهيل جمع الضرائب، خاصة في المناطق التي كانت تشهد مقاومة أو رفضاً للسلطة³، كما اعتمد على منطق الولاء أكثر من الإكراه المباشر، مما جعله نموذجاً للحكم غير المباشر القائم على التحالفات القبلية⁴.

ورغم فعاليته، فإن نظام المخزن لم يخلُ من اختلالات، إذ أدى إلى بروز مراكز قوة قبلية استفادت من قربها من السلطة، مما خلق توترات مع القبائل غير المنضوية ضمنه⁵، كما أن فعاليته ظلت مرتبطة بقوة السلطة المركزية، إذ كلما ضعفت هذه الأخيرة تراجع تأثير المخزن وبرزت مظاهر التمرد والاستقلال القبلي⁶.

¹ محمد الأمين بلغيث، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006م، ص 60.

² ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 82.

³ محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 111.

⁴ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر العام، ج 3، مرجع سابق، ص 148.

⁵ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 2، مرجع سابق، ص 214.

⁶ محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 119.

2-2- العلاقة بين السلطة والقبائل

2-2-1 - نماذج من الانتفاضات الريفية :

شهدت الجزائر خلال العهد العثماني العديد من الاضطرابات والانتفاضات الريفية التي اندلعت في مختلف القبائل والأعراش، واتخذت في بعض الأحيان طابعاً واسعاً هدد استقرار السلطة المركزية، وقد ارتبطت هذه الحركات الاحتجاجية بجملة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في مقدمتها سوء معاملة بعض الحكام للسكان، وإهمال شؤون الرعاية ومطالبهم الأساسية، إلى جانب انشغال المسؤولين بالصراعات على النفوذ والمناصب. كما لعبت السياسة الجبائية دوراً بارزاً في اندلاع هذه الانتفاضات، إذ شكّلت الضرائب المتزايدة عبئاً ثقيلاً على سكان الأرياف، خاصة الفلاحين والرعاة، مما أدى إلى تنامي حالة السخط والرفض تجاه السلطة¹، ونتيجة لذلك، شهدت العديد من المناطق الريفية حركات تمرد وثورات متكررة، عبّرت عن رفض السكان للأوضاع القائمة وسعيهم للدفاع عن مصالحهم ومواجهة مظاهر الظلم والاستغلال.

أ)- ثورة ابن الأحرش :

تعد ثورة ابن الأحرش من أبرز الانتفاضات الريفية التي شهدتها بايلك الشرق خلال أواخر العهد العثماني، وقد اندلعت في منطقة الشمال القسنطيني بقيادة سي محمد بن عبد الله الشريف الأحرش، وقد ادعى أنه صاحب دعوة دينية خاصة وأن النصر ملازم له، مما ساعده على استقطاب عدد كبير من الأنصار من مختلف القبائل².

¹ كمال بن الصخري، المرجع السابق، ص 94-101.

² صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تج: رابح بونار، (د. ط)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص 29.

وقد وصفه المؤرخ أبو القاسم الزياني بأنه رجل ذو نزعة دينية وصاحب تأثير كبير على العامة، حيث استطاع إقناع العديد من القبائل بمناصرته ومبايعته¹، وتشير بعض الروايات إلى أنه شارك في الحملة العثمانية على مصر ضد نابليون بونابرت، ثم عاد إلى الجزائر ليستقر في منطقة جيجل².

تمكن ابن الأحرش من كسب تأييد عدد من القبائل، كما انضم إليه الشيخ محمد بن عبد الله الزبوشي شيخ الطريقة الرحمانية بعد أن فقد بعض امتيازاته لدى السلطة العثمانية³، وبفضل هذا الدعم، جمع جيشاً قُدِّر بحوالي عشرة آلاف مقاتل واتجه نحو مدينة قسنطينة مستغلاً غياب الباي عثمان الذي كان في حملة بمنطقة سطيف⁴.

وعند وصوله إلى قسنطينة واجه مقاومة من سكان المدينة بقيادة أحمد بن الأبيض، وانتهت المواجهة بهزيمة قوات ابن الأحرش وتشتتها⁵، وعندما علم الباي عثمان بالأحداث عاد مسرعاً لملاحقة الثوار، كما تلقى أوامر من الداي بضرورة القضاء على الحركة.

ورغم تراجع الثورة في بدايتها، فإن القبائل المساندة لابن الأحرش تمكنت من توجيه ضربة قوية للقوات العثمانية عند وادي الزهور، حيث استغلت الظروف الطبيعية وحولت مجرى

¹ محمد بن يوسف الزياني، دليل الحيران وأنيس السهران في اخبار مدينة وهران، تح وتقا: المهدي البوعبدلي، ط 1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 250.

² آمال شترة، الإدارة في الجزائر خلال حكم الدايات وعلاقتها بالرعية (1617-1830م)، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018م، ص 35.

³ عيو إبراهيم، الثورات المحلية ضد الحكم العثماني بالجزائر ابن الأحرش نموذجاً، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية المتوسطة، ع 1، جامعة اسطمبولي، معسكر، جوان 2015، ص 304.

⁴ شيماء جوير، المرجع السابق، ص 72.

⁵ الآغا بن عود المزاري، المصدر السابق، ص 300.

المياه نحو معسكر المحلة، مما أدى إلى إغراق جزء كبير من الجيش ومقتل الباي عثمان سنة 1804م¹.

بعد ذلك عينت السلطة العثمانية باياً جديداً على قسنطينة لمواصلة مطاردة الثوار، وتمكن هذا الأخير من هزيمة ابن الأحرش بالقرب من ميلة²، غير أن ابن الأحرش عاد للظهور سنة 1805م في منطقة جيجل، حيث استقبلته بعض القبائل والسكان بحفاوة، إلا أن القوات العثمانية المدعمة بالإنكشارية والصبايحية حاصرت وأجبرته على الانسحاب نحو منطقة البابور ثم سطيف.

وفي النهاية فشلت الثورة في تحقيق أهدافها بعد أن حشدت السلطة العثمانية مختلف قواتها للقضاء عليها، مما دفع ابن الأحرش إلى مغادرة المنطقة الشرقية والتوجه غرباً للالتحاق بحركة ابن الشريف³، لتنتهي بذلك واحدة من أهم الانتفاضات الريفية ضد الحكم العثماني في الجزائر.

ب)-ثورة ابن الشريف (1805- 1813 م) :

تُعد ثورة ابن الشريف من أهم الانتفاضات التي شهدتها بايلك الغرب خلال أواخر العهد العثماني، وقد قادها عبد القادر بن الشريف العيساني الذي كان يقيم بوادي العبد⁴، وقد وصفه أحمد بن محمد المزاري بأنه كان في بداية أمره عالماً بالدين، معروفاً بالورع والزهد

¹ صالح العنتري، المصدر السابق، ص32-33.

² أرزقي شوتيام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر، المرجع السابق، ص96-97.

³ انظر الملحق رقم 07.

⁴ محمد بن يوسف الزباني، المصدر السابق، ص272.

والتقوى، يحظى باحترام الناس وتقديرهم¹، كما أشار ابن سحنون إلى أنه تلقى تعليمه في مسقط رأسه ثم واصل دراسته في المغرب².

بعد عودته إلى بلاده، استقر ابن الشريف في بني زروال وتتلّمذ على يد الشيخ محمد العربي الدرقاوي، حيث تلقى العلوم الدينية والتصوف³، ثم بدأ يدعو إلى معارضة الحكم العثماني، واستطاع استقطاب أعداد كبيرة من الأتباع من مختلف القبائل⁴.

أعلن ابن الشريف الجهاد ضد الأتراك وقبائل المخزن، فالتف حوله العديد من سكان الأرياف، وسار بجيشه على طول وادي مينة نحو مناطق نفوذ السلطة⁵، وعندما بلغ خبر الثورة إلى الداوي مصطفى، أمر بتجهيز جيش لمواجهة⁶.

التقى الطرفان في منطقة فرطاسة بين وادي مينة ووادي العبد، ودارت معركة قوية انتهت بانتصار ابن الشريف وهزيمة قوات الباي، الذي اضطر إلى التراجع نحو معسكر، وقد اغتتم أتباع ابن الشريف ما تركته قوات الباي من أموال ومعدات، مما عزز مكانة الثورة وزاد من نفوذها⁷.

¹الآغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص305.

²الراجدي أحمد بن محمد بن سحنون، المصدر السابق، ص42.

³محمد بن يوسف الزباني، المصدر السابق، ص272.

⁴أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص85.

⁵الآغا بن عودة المزاري، المصدر السابق، ص305.

⁶نفسه.

⁷محمد بن يوسف الزباني، المصدر السابق، ص273.

بعد هذا الانتصار، استقر ابن الشريف بمدينة معسكر وانضمت إليه العديد من القبائل، كما تمكن من طرد بعض الحاميات العثمانية من المناطق الداخلية، حتى امتد نفوذه من مليانة شرقاً إلى وجدة غرباً¹.

غير أن الباي أعاد تنظيم قواته واستعان بقبائل المخزن الموالية له²، بينما توجه ابن الشريف لمحاصرة مدينة وهران محاولاً السيطرة عليها، ورغم تشديد الحصار على المدينة، لم يتمكن من اقتحامها بسبب مقاومة سكانها، ولإنهاء الأزمة، استعانت السلطة بالشيخ محمد العربي الدرقاوي لإقناع تلميذه برفع الحصار، فاستجاب لذلك وغادر المنطقة³.

وفي مرحلة لاحقة، أرسلت السلطة العثمانية قوات جديدة بقيادة محمد باي، الذي نجح في استمالة القبائل إلى جانبه وإعادة تنظيم المقاومة ضد الثوار، وعند المواجهة الحاسمة في منطقة غريس، مُني ابن الشريف بالهزيمة، ففرّ إلى تلمسان ثم إلى جبال بني يزناسن بالمغرب الأقصى⁴.

ظل ابن الشريف هناك إلى أن توفي، وبعد وفاته عاد أفراد أسرته إلى الجزائر وعفا عنهم الباي، فعادت القبائل إلى طاعة السلطة العثمانية، وبذلك انتهت ثورة ابن الشريف بعد سنوات من الصراع، لتُعد من أبرز الحركات المناهضة للحكم العثماني في غرب الجزائر خلال بداية القرن التاسع عشر.

¹ناصر الدين سعيدوني، نهاية الحكم العثماني في الجزائر ...، مرجع سابق، ص102.

²محمد بن يوسف الزناتي، المصدر السابق، ص274.

³ناصر الدين سعيدوني، نهاية الحكم في الجزائر ...، المرجع السابق، ص103.

⁴محمد ابن الأمير عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر، ج 1، ط 1، مطبعة تجارية غارزوي وجاويش، الإسكندرية، مصر، 1903م، ص76.

ج)- الثورة التيجانية :

تُعد الثورة التيجانية من الحركات التي واجهت السلطة العثمانية في أواخر عهدها بالجزائر، وقد ارتبطت باسم محمد بن أحمد بن المختار التيجاني، الذي ينتمي إلى أسرة ذات مكانة دينية واجتماعية مرموقة، تعود أصولها إلى أمراء بني تهرت، وكان والده أحمد التيجاني من كبار رجال التصوف، وقد انتشرت طريقته بين أعداد كبيرة من الأتباع داخل الجزائر وخارجها.

إسمه الكامل محمد بن أحمد بن المخطر التيجاني ، أهله من أمراء بني تهرت وكان والده أحمد زاهدا عابدا صاحب الطريقة ، وله مؤيدون وأتباع وكما شاع أمره في وطنه .

أثار تزايد نفوذ التيجانيين مخاوف السلطة العثمانية، خاصة بعد عودة أبناء الشيخ أحمد التيجاني من مدينة فاس إلى منطقة عين ماضي¹، لذلك أمرت السلطة باي الغرب حسين باي بمراقبة تحركاتهم والحد من توسع نفوذهم².

وخلال إحدى حملات المحلة الموجهة إلى الجنوب الوهراني لجمع الضرائب³، قام الباي بمحاصرة عين ماضي، غير أن أتباع الطريقة التيجانية تجنبوا المواجهة المباشرة في البداية، التزاما بوصية الشيخ أحمد التيجاني التي تدعو إلى عدم الاصطدام بالسلطة.

لكن الوضع تغير بعد ذلك، حيث شرع محمد الكبير التيجاني في توسيع نشاطه واستقطاب الأنصار من مختلف القبائل، وتشير المصادر إلى أنه سعى إلى بناء تحالفات مع عدد من

¹ نفسه.

² أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر...، المرجع السابق، ص 107.

³ عقاد سعاد، المرجع السابق، ص 138.

القبائل المؤثرة، مثل بني عامر وبني شقران وغيرها، أملا في تشكيل قوة قادرة على مواجهة السلطة العثمانية¹.

وعندما وصل خبر هذه التحركات إلى الباي حسين، سارع إلى تجهيز جيش لمواجهة التيجانيين، والتقى الطرفان في النواحي الغربية لمعسكر، حيث دارت معركة عنيفة بين الجانبين، ومع بداية القتال انسحب عدد من الأنصار، بينما بقي محمد الكبير التيجاني مع مجموعة محدودة من أتباعه قُدرت بحوالي ثلاثمائة مقاتل.

ورغم قلة عددهم، أبدى التيجانيون مقاومة شديدة، إلا أن المعركة انتهت بهزيمتهم ومقتل قائدهم ومعظم أتباعه، وبعد القضاء على الحركة، أمر الباي بقطع رأس محمد الكبير التيجاني وعدد من قادة الثورة وإرسالها إلى الجزائر لإظهار انتصار السلطة وردع المعارضين².

وبذلك انتهت الثورة التيجانية بعد مواجهة عسكرية حاسمة، مؤكدة حرص السلطة العثمانية على التصدي للحركات التي كانت تهدد نفوذها في الأرياف الجزائرية، خاصة تلك التي استندت إلى الزعامات الدينية والقبلية في تعبئة السكان ضد الحكم القائم.

2-2-2- أساليب احتواء الثورات من قبل شيوخ القبائل

واجهت السلطة العثمانية في الجزائر العديد من الثورات والانتفاضات المحلية، خاصة في الأرياف، الأمر الذي دفعها إلى اعتماد أساليب متنوعة لاحتوائها والمحافظة على الاستقرار³، ولم تقتصر هذه الأساليب على القوة العسكرية، بل شملت وسائل سياسية واجتماعية اعتمدت بدرجة كبيرة على دور شيوخ القبائل.

¹ محمد بن يوسف الزناتي، المصدر السابق، ص 320.

² محمد بن الأمير، المصدر السابق، ص 81.

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 200.

فقد لعب شيوخ القبائل دوراً مهماً في تهدئة الأوضاع، إذ كانوا يتوسطون بين السلطة والسكان، ويسعون إلى إقناع أفراد قبائلهم بالامتثال لأوامر الدولة وتجنب المواجهة المسلحة¹، وقد ساعدتهم في ذلك مكانتهم الاجتماعية ونفوذهم داخل الجماعة القبلية، مما جعلهم حلقة وصل أساسية بين السلطة المركزية والمجتمع الريفي.

كما انتهجت السلطة سياسة الاستمالة لكسب ولاء بعض القبائل، وذلك بمنحها امتيازات مختلفة، مثل الإعفاء من بعض الضرائب أو إدماجها ضمن قبائل المخزن، مقابل تقديم خدمات إدارية وعسكرية للدولة، وقد ساهمت هذه السياسة في الحد من التوترات وتقوية نفوذ السلطة داخل الأرياف².

وفي الحالات التي كانت تفشل فيها الوسائل السلمية، كانت السلطة تلجأ إلى القوة العسكرية من خلال تنظيم حملات المحلة، التي تهدف إلى قمع الثورات وإعادة فرض النظام في المناطق المتمردة، وقد مثلت هذه الحملات أداة ردع فعالة للحفاظ على هيبة الدولة³.

ومن جهة أخرى، اعتمدت السلطة على سياسة التوازنات القبلية، حيث عملت على منع قيام تحالفات واسعة بين القبائل قد تهدد نفوذها، وذلك بدعم بعض القبائل أو الزعامات المحلية في مواجهة أخرى، بما يضمن استمرار التوازن السياسي داخل المجال الريفي⁴.

¹ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص95.

²محمد العربي الزبيري، المرجع سابق، ص105.

³أبو القاسم سعدالله، تاريخ الجزائر العام، ج 3، مرجع سابق، ص140.

⁴أبو القاسم سعدالله، تاريخ الجزائر العام، ج 3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص156.

كما مارست الدولة أسلوب الاحتواء التدريجي، فتجنبت أحيانا المواجهة المباشرة مع القبائل الثائرة، وسعت إلى معالجة أسباب التوتر من خلال تخفيف بعض الأعباء الجبائية أو مراجعة بعض الإجراءات التي كانت تثير استياء السكان¹.

ولم يقتصر دور شيوخ القبائل على الوساطة فقط، بل ساهموا أيضا في حفظ النظام داخل قبائلهم وتسوية النزاعات المحلية، مما جعلهم أداة فعالة للضبط الاجتماعي وتقوية الاستقرار في الأرياف².

إضافة إلى ذلك، اتبعت السلطة سياسة وقائية تقوم على مراقبة تحركات القبائل والتدخل المبكر لمعالجة بوادر التوتر قبل تحولها إلى تمرد مفتوح، وهو ما يعكس إدراكها لأهمية الوقاية في المحافظة على الأمن والاستقرار³.

ومن خلال ذلك يتضح أن سياسة احتواء الثورات في العهد العثماني قامت على الجمع بين الإقناع والردع، وبين الاستمالة والقوة، حيث سعت السلطة إلى الحفاظ على استقرار الأرياف بأقل قدر ممكن من الخسائر، مع المحافظة على هيبتها ونفوذها، كما تكشف هذه السياسة أن السلطة لم تنظر إلى الثورات باعتبارها مجرد أحداث أمنية، بل رأت فيها ظواهر ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية، الأمر الذي جعلها تعتمد أساليب متعددة لمعالجتها بدلا من الاكتفاء بالقوة العسكرية وحدها.

¹ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988م، ص103.

²محمد الأمين بلغيث، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006م، ص91.

³محمد العربي الزبيري، الجزائر في التاريخ العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984م، ص126.



الفصل الثالث

البعد الاقتصادي والاجتماعي لمجال الريف

(3)-البعد الاقتصادي والاجتماعي لمجال الريف :

(1-3)-حضور سلطة البايلك في المجال الاقتصادي

3-1-1) - الزراعة: شكّلت الزراعة الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري خلال العهد العثماني، إذ اعتمدت عليها أغلبية السكان في توفير معيشتهم ومصادر رزقهم، وقد تأثر النشاط الزراعي بعدة عوامل، من أهمها طبيعة ملكية الأراضي وأساليب استغلالها، إضافة إلى الظروف الطبيعية والأمنية التي كانت سائدة آنذاك¹.

وكان المجتمع الجزائري مجتمعا فلاحيا بالدرجة الأولى، غير أن الزراعة عرفت فترات من التراجع بسبب تكرار سنوات الجفاف وانتشار الجراد والأوبئة، وهو ما أدى إلى إتلاف المحاصيل الزراعية وحدوث مجاعات متكررة، كما ساهمت الاضطرابات الأمنية والثورات التي شهدتها بعض المناطق الريفية في عرقلة تطور النشاط الفلاحي والتأثير سلبا على أوضاع الفلاحين وإنتاجهم².

واعتمد الاقتصاد الريفي على الزراعة والرعي معا، حيث حظي النشاط الرعوي بمكانة مهمة إلى جانب الفلاحة، كما حافظت السلطة العثمانية على نفوذ رؤساء القبائل، وتركت لهم الإشراف على تسيير الشؤون الاقتصادية الداخلية لقبائلهم وتنظيم استغلال الأراضي الزراعية³.

وقد ساعد استقرار الحكم خلال بعض الفترات على تحسن الأوضاع الاقتصادية، خاصة في عهد عدد من الدايات الذين عرفوا بالقدرة على تسيير شؤون البلاد، أمثال باشا كور عبيدي (1764 - 1732م) وعلي بوصبع باشا (1714 - 1760م)، ومحمد عثمان باشا

¹ناصر الدين سعيدي، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص64.

²يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص156.

³وليام سبنسر، المصدر السابق، ص139.

(1766 - 1754م)، وإبراهيم باشا (1768 - 1764م)، كما ساهم استقرار أوضاع الملكيات الجماعية في دعم النشاط الزراعي.

ويرجع اعتماد الجزائر على الزراعة إلى توفر عوامل طبيعية ملائمة، من بينها خصوبة التربة واتساع الأراضي الصالحة للزراعة وتنوع التضاريس واعتدال المناخ، وقد انقسم المجال الزراعي إلى ثلاث مناطق رئيسية¹:

أ- **المنطقة الشمالية**: وتتميز بوجود سهول خصبة شاسعة نسبيا وضيقة منحصرة بين الجبال، وتتميز بوفرة الإنتاج الزراعي وترتبط أساسا بالعوامل المؤثرة في الحياة الريفية وذلك لتأثير سنوات القحط والوباء على تطور كمية الإنتاج وأسعاره، ولقد كان تأثير الكوارث في هذه الفترة محدود على مستوى الإنتاج .

ب- **المنطقة الوسطى** : وتقع بين الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، واشتهرت بإنتاج الحبوب بمختلف أنواعها².

ج - **المنطقة الجنوبية** : وهي أوسع المناطق مساحة، وتنتشر بها الواحات التي ازدهرت فيها زراعة النخيل.

ورغم توفر المقومات الطبيعية، واجهت الزراعة عدة صعوبات حالت دون تطورها، من أبرزها استعمال وسائل إنتاج بدائية كالمحراث الذي تجره الحيوانات والمنجل التقليدي، إضافة إلى محدودية وسائل الري وضعف التقنيات الزراعية المستعملة³.

¹ حنفي هلايلي، المرجع السابق، ص45.

² أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر...، المرجع السابق، ص56-57.

³ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي الجزائري أواخر العهد العثماني 1796-1830م ويلييه قانون أسواق مدنية الجزائر، ط 3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، (د.ت)، ص32.

كما أثرت سنوات الجفاف والقحط والثورات الداخلية على مردود الإنتاج الزراعي. وفي هذا السياق يشير صالح عنصري إلى أن انعدام الأمن وانتشار الاضطرابات في الأرياف كان لهما أثر سلبي على تطور الزراعة وعلى الظروف المعيشية للفلاحين¹.

وعلى الرغم من هذه العراقيل، عرفت الفلاحة الجزائرية وفرة نسبية في الإنتاج بفضل خصوبة الأراضي، وكانت الحبوب تمثل أهم المحاصيل الزراعية، سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير، وانتشرت زراعتها في عدة مناطق من بايلك الغرب، خاصة سهل غريس وقلعة بني راشد ومستغانم وتلمسان².

كما انتشرت زراعة الأشجار المثمرة مثل التين والزيتون والعنب والبرتقال، في حين تركزت زراعة الخضر والبقول في ضواحي المدن. أما المحاصيل ذات الطابع التجاري كالقطن والكتان فقد اشتهرت بها سهول بايلك الغرب.

وإلى جانب النشاط الزراعي، احتلت الثروة الحيوانية مكانة مهمة في الاقتصاد الريفي، حيث انتشرت تربية الأغنام والأبقار والإبل، واستغل إنتاج الصوف والوبر في الاستهلاك المحلي والتصدير، كما اشتهر الجنوب الوهراني بتربية الخيول العربية الأصيلة التي كانت تحظى بقيمة كبيرة، بينما عرفت منطقة سيدي بلعباس بكثرة تربية الأغنام³.

وبذلك شكل القطاع الزراعي والحيواني الدعامة الأساسية للاقتصاد الريفي الجزائري خلال العهد العثماني، رغم ما واجهه من صعوبات طبيعية وأمنية حدّت من إمكانات تطوره.

¹ محمد صالح العنصري، المصدر سابق، ص 13.

² ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوالعبدلي، الجزائر في التاريخ العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 51.

³ ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 115.

(2) - نظام جبي الضرائب في البايليكات :

شكل نظام جباية الضرائب أحد أهم الموارد المالية التي اعتمدت عليها السلطة العثمانية في الجزائر، إذ وقرّ الأموال اللازمة لتسيير شؤون الدولة وتمويل الإدارة والجيش، وقد تولّى البايات في مختلف البايليكات مهمة جمع الضرائب بمساعدة القياد وشيوخ القبائل، واعتمدت عملية التحصيل في كثير من الأحيان على الأعراف المحلية والعلاقات القائمة بين السلطة والقبائل أكثر من اعتمادها على قوانين مكتوبة.

وتنوعت الضرائب بين ضرائب زراعية وتجارية وأخرى مفروضة على القبائل والسكان، كما شملت عوائد الأسواق والرسوم المهنية وبعض الضرائب المفروضة على الطوائف المختلفة داخل المدن، وقد ارتبط النظام الجبائي بالتنظيم الإداري والعسكري للدولة، حيث منح الدايات والبايات صلاحيات واسعة لضمان جمع الضرائب والمحافظة على النظام العام¹.

(أ) - جبي الضرائب في بايلك الشرق :

كان باي الشرق مطالبا بتحويل مبالغ مالية معتبرة إلى خزينة الدولة، حيث كان يرسل سنويا ما يقارب مائة ألف قطعة نقدية إلى الداوي²، كما كان يقدم هدايا متنوعة للباشا والسلطة المركزية، تشمل الذهب والمصوغات والأقمشة الفاخرة والخيول والمواشي، إضافة إلى منتجات محلية مثل العسل والتمر والسمن والكسكس القسنطيني³، كما كانت قوافل الهدايا تضم أعدادا من العبيد والجلود والبرانس والبغال والحمير⁴، وهو ما يعكس الأهمية الاقتصادية لبايك الشرق.

¹ فهيمة رزقي، المرجع السابق، ص22.

² محمد بن ميمون، المصدر السابق، ص41.

³ أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص124.

⁴ محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص41.

(ب) - جبي الضرائب في بايلك الغرب :

كان باي الغرب يتوجه إلى الجزائر حاملاً الضرائب والهدايا المخصصة للسلطة المركزية، ويحرص أثناء دخوله العاصمة على توزيع النقود على السكان¹، وقد شملت هداياه مبالغ مالية كبيرة، إضافة إلى الخيول الأصيلة والعبيد والأنسجة الفاخرة والشمع والعسل والسمن والجوز²، كما كانت ترافق موكبه قوافل من البغال المحملة بالأموال، إلى جانب عدد من الخيول والحيوانات البرية التي تقدم كهدايا رمزية للسلطة³.

(ج) - جبي الضرائب في بايلك التيطري:

كان باي التيطري يتوجه سنوياً إلى الجزائر خلال شهر أفريل حاملاً الضرائب والهدايا⁴، ويدفع مبالغ مالية لخزينة الدولة ولعدد من كبار المسؤولين تقدر بحوالي 44-60 ألف، كما كان يقدم هدايا عينية تتمثل في الخيول والسمن والأغنام وغيرها من المنتجات الريفية. وكان استمرار الباي في منصبه مرتبطاً بقدرته على توفير هذه الموارد المالية بانتظام، إذ إن ضعف المداخل قد يعرضه للعزل أو العقاب⁵.

(4) - الزكاة والعشور:

حافظت الزكاة خلال العهد العثماني على طابعها الديني باعتبارها مورداً مالياً مهماً للدولة، حيث كانت تؤخذ أساساً من الثروة الحيوانية كالماشية والأغنام، كما كانت تجمع بعض

¹ صالح عباد، المرجع السابق، ص 282.

² أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791م) سيرته خروبة أعماله ونظام الدولة والحياة العامة في عهده، (د. ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص 117.

³ نفسه، ص 115.

⁴ صالح عباد، المرجع السابق، ص 284.

⁵ محمد بن يوسف، المرجع السابق، ص 154.

المنتجات الزراعية والعينية مثل العسل والصوف والشمع. وكانت هذه المواد تخزن في مستودعات الدولة أو تصدر إلى الأسواق الأوروبية.

أما العشور فكانت تفرض على الإنتاج الزراعي، وقد اختلفت قيمتها من منطقة إلى أخرى حسب طبيعة النشاط الاقتصادي، فبايلك التيطري، بحكم غلبة النشاط الرعوي على أراضيه، كان يعتمد أكثر على زكاة المواشي، بينما كانت العشور الزراعية محدودة¹، في المقابل، كان بايلكا الغرب والشرق يقدمان كميات كبيرة من الحبوب والماشية ضمن موارد الزكاة والعشور².

وقد اعتُبرت الزكاة موردا ثابتا للدولة وحقا ماليا سنويا، كما ارتبطت بوظيفتها الاجتماعية الرامية إلى تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي داخل المجتمع ومنع تركيز الثروة في أيدي فئة محدودة، ومع ذلك، فإن تقدير قيمة الزكاة لم يكن دائما ثابتا، بل كان يتأثر بحجم الثروة الحيوانية والمحاصيل الزراعية وقدرة السكان على الدفع.

وبذلك مثل النظام الجبائي أحد أهم ركائز الإدارة العثمانية في الجزائر، إذ ساهم في تمويل مؤسسات الدولة وضمان استمرار نشاطها الإداري والعسكري، كما عكس طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة المركزية والقبائل داخل مختلف البايليكات.

¹ أحمد الشريف الزهار، المرجع السابق، ص 47.

² نفسه، ص 47.

3-2-الأوضاع الاجتماعية والثقافية

3-2-1-قبائل المخزن والرعية :

أ)- قبائل المخزن: تُعد قبائل المخزن من أبرز الفئات الاجتماعية التي ظهرت في الأرياف الجزائرية خلال العهد العثماني، وقد عرّفها ناصر الدين سعيدوني بأنها تجمعات سكانية ذات طابع فلاحى وعسكري وإدارى، استمدت تماسكها من الوظائف التي كانت تؤديها لصالح السلطة أكثر من اعتمادها على رابطة النسب أو الأصل المشترك¹.

ولم تكن قبائل المخزن تنتمي إلى أصل واحد، بل تشكلت من عناصر سكانية متنوعة ضمت الكراغلة والعبيد وعرب الصحراء وسكان الهضاب والجبال، الأمر الذي جعلها تختلف عن القبائل التقليدية التي كانت تقوم على وحدة النسب والقرابة.

وقد نشأت هذه القبائل نتيجة ارتباط مصالحها بالسلطة العثمانية، فأصبحت تمثل حلقة وصل بين الحكام في المدن وسكان الأرياف، وأسندت إليها مهام إدارية وعسكرية عديدة، مثل جمع الضرائب والمحافظة على الأمن ومرافقة حملات المحلة، ومع مرور الوقت، تحولت إلى دعامة أساسية من دعائم الحكم العثماني في الريف.

وترجع جذور هذا التنظيم إلى عصور سابقة، حيث اعتمدت عليه دول إسلامية مختلفة كالموحدين والزيانيين، قبل أن يحافظ عليه العثمانيون ويطوّروه لما لمسوه من أهميته في تثبيت نفوذهم داخل المناطق الريفية².

وقد وصف الآغا بن عودة المزارى المخزن بأنه السند الذي تعتمد عليه الدولة في حفظ استقرارها وبسط سلطتها، مشيراً إلى المكانة التي احتلتها هذه القبائل داخل النظام السياسى والإدارى.

¹ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص258.

²ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في الترخ العثماني، المرجع السابق، ص107-108.

وتمتعت قبائل المخزن بعدة امتيازات، من أبرزها الإعفاء من بعض الضرائب الاستثنائية مثل الزمة والغرامة، بالإضافة إلى حصولها على السلاح والدعم من السلطة¹، كما سعت إلى توطيد نفوذها داخل المجتمع الريفي من خلال إقامة علاقات مع شيوخ الزوايا والأعيان المحليين، مستفيدة من المصاهرة والامتيازات المختلفة.

ورغم اعتماد السلطة العثمانية على قبائل المخزن في تسيير شؤون الأرياف، فإنها ظلت حذرة في منح المناصب العليا للجزائريين والكراغلة، خوفا من تنامي نفوذهم أو تهديدهم لسلطة الحكم المركزي.

وبذلك شكلت قبائل المخزن فئة اجتماعية وسياسية متميزة داخل المجتمع الريفي الجزائري، حيث جمعت بين الوظائف العسكرية والإدارية، وأسهمت في دعم السلطة العثمانية والمحافظة على استقرار الأرياف طوال فترات طويلة من العهد العثماني.

1. 2- بنية قبائل أهل المخزن: انتشرت قبائل المخزن عبر مختلف البايليكات الثلاثة وضواحي دار السلطان، وتمركزت أساساً في المناطق السهلية الخصبة القريبة من الأبراج العسكرية والأسواق الأسبوعية والطرق الرئيسية، إضافة إلى المنشآت الحيوية كالجسور والطواحين ومخازن الحبوب²، وقد ارتبط اختيار هذه المواقع بالدور الأمني والإداري الذي كانت تؤديه هذه القبائل في خدمة السلطة العثمانية.

وتنوعت قبائل المخزن من حيث أصولها وتكوينها؛ فمنها قبائل محلية استقرت في المناطق التلية الخصبة أو بالقرب من المدن، الأمر الذي جعلها أكثر عرضة للتهديدات العسكرية، فاختارت مبكراً التحالف مع السلطة العثمانية مقابل الاحتفاظ بأراضيها والتمتع ببعض الامتيازات، من بينها المشاركة في جباية الضرائب من قبائل الرعية.

¹ أعمار عمورة، في تاريخ الجزائر، ط 1، الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ص 105.

² أرزقي شويتم، مجمع الجزائري وفعالياته...، المرجع السابق، ص 236-238.

كما ظهرت قبائل أخرى أنشأتها السلطة العثمانية من عناصر سكانية متباينة الأصول، ضمت أفرادا غادروا قبائلهم الأصلية لأسباب مختلفة، كالهروب من العقوبات أو البحث عن أوضاع اجتماعية واقتصادية أفضل¹، وفي المقابل، وُجدت قبائل لم تقبل الوضع الذي فرض عليها ضمن نظام المخزن، فسعت إلى استعادة استقلالها والانفصال عن السلطة، وهي القبائل التي عرفت بالقبائل الممتنعة أو المستقلة².

وقد تركزت قبائل المخزن في عدة مناطق استراتيجية؛ ففي المجال الواقع بين دار السلطان وحدود بلاد القبائل وبايليك التيطري وبايليك قسنطينة، نُظمت هذه القبائل ضمن وحدات إدارية عرفت بالأوطان، من بينها وطن يسر ووادي الخشنة وتابلط وسور الغزلان³، أما في الغرب الجزائري، فقد استقرت في السهول الوهرانية التي كانت تشهد تهديدات متواصلة من القبائل المناوئة للسلطة، ومن أشهر أعراش المخزن في تلك الجهة الزمالة والمكاحلية والبرجية والغرابية⁴.

وأدت قبائل المخزن وظائف متعددة، تمثلت أساسا في مراقبة الطرق الرئيسية، خاصة الطريق السلطاني الرابط بين دار السلطان وقسنطينة، إضافة إلى تأمين المدن والمراكز الحضرية مثل عنابة وباتنة وجيجل⁵، كما اضطلعت بحراسة الأبراج والحصون ومراكز العبور والأسواق الموسمية والطواحين⁶، الأمر الذي جعلها أداة فعالة في بسط نفوذ السلطة العثمانية داخل الأرياف.

¹ جهيدة بوعزيز، المرجع السابق، ص26.

² أرزقي شويثام، المجتمع الجزائري وفعالياته...، المرجع السابق، ص235-236.

³ المرجع نفسه، ص239.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص247.

⁵ أرزقي شويثام، المرجع السابق، ص239.

⁶ ناصر الدين سعيدوني، التاريخ الجزائري العثماني، المرجع السابق، ص287.

وقد شكلت هذه القبائل حلقة وصل بين الحكام والسكان المحليين، حيث ساهمت في حفظ الأمن وتنفيذ التعليمات الإدارية وجمع الضرائب ومراقبة قبائل الرعية¹، كما اعتمد عليها الباي في فرض سلطته العسكرية والإدارية، ومتابعة استغلال الأراضي ومعاينة القبائل الممتنعة عن أداء واجباتها²، وإلى جانب ذلك، ساهمت قبائل المخزن في دعم النشاط الاقتصادي من خلال توفير الإنتاج الزراعي والحيواني والمشاركة في استغلال الموارد المائية.

وعلى المستوى الإداري، مثلت قبائل المخزن جهازاً محلياً فعالاً اعتمدت عليه السلطة العثمانية في تسيير شؤون الريف، إذ وفرت الأعوان المكلفين بجباية الضرائب، وتولت الإشراف على السكان ومراقبة أوضاعهم، فضلاً عن القيام بعمليات الإحصاء والجرد، مما جعلها إحدى الركائز الأساسية التي استند إليها النظام العثماني في إدارة المجال الريفي³.

1. 3- قبائل الرعية : انتشرت قبائل الرعية في مختلف مناطق البايليكات الجزائرية، سواء في المناطق التلية أو السهلية أو الساحلية، وشكلت الأغلبية الساحقة من سكان الأرياف خلال العهد العثماني، ومع تراجع عائدات النشاط البحري للدولة العثمانية، أصبحت الجباية المورد الأساسي لخزينة الدولة، الأمر الذي جعل قبائل الرعية تتحمل العبء الأكبر من الضرائب والالتزامات المالية المفروضة عليها⁴.

وخضعت هذه القبائل لرقابة الإدارة العثمانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة عبر قبائل المخزن، التي كانت تتولى الإشراف على القرى والمدامر ومتابعة تنفيذ التعليمات الإدارية

¹ محمد بن يوسف، المرجع السابق، ص 155.

² ناصر الدين سعيدوني والمهدي البوعبدلي، المرجع السابق، ص 106.

³ أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 242.

⁴ اللواليش فتيحة، المرجع السابق، ص 30-31.

وجمع الضرائب، كما كانت المناطق التي تقطنها قبائل الرعية تمثل معابر للمحلات العسكرية والحاميات المتجهة إلى جباية الضرائب أو إلى مختلف المراكز الإدارية والخدمية¹.

ومن أبرز قبائل الرعية في بابل الشارقة، عامر الغرابية، وساحل سكيكة، وأولاد علي والعشايش، وقد فرضت على هذه القبائل ضرائب مرتفعة أثقلت كاهل السكان، واضطرت العديد منهم إلى بيع محاصيلهم الزراعية بأسعار منخفضة لتسديد ما عليهم من التزامات مالية، كما حرصت السلطة على الحد من تواصلها مع القبائل الممتعة أو المعادية للبابليين، تقاديا لانتشار التمرد أو العصيان².

واستُخدمت قبائل الرعية كذلك كمصدر بشري للتجنيد والخدمات المختلفة، إذ كانت خاضعة لسلطة قبائل المخزن وأعوان الإدارة، كما مُنعت من اقتناء الأسلحة والبارود تقاديا لأي تحركات مناوئة للسلطة، ونتيجة لذلك، عُدت الحلقة الأضعف داخل البنية الاجتماعية للمجتمع الريفي، لوقوعها بين ضغط الجباية من جهة، والتدخلات العسكرية للمحلات من جهة أخرى³.

واعتمدت هذه القبائل أساساً على النشاط الزراعي، حيث اشتغل أفرادها في أراضي الدولة بنظام الخماسة، وشاركوا في أعمال جماعية إلزامية عُرفت باسم "التوزيع"، كانت تقدم لفائدة الإدارة وأعوانها⁴، وقد تأثر تماسكها الاجتماعي بالظروف الاقتصادية والمعيشية أكثر من اعتماده على روابط النسب والأصل المشترك، بخلاف كثير من القبائل الأخرى التي حافظت على وحدة قائمة على الانتماء العائلي أو القبلي.

¹ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص107.

²هدى شاكري، ص17.

³جهيدة بوعزيز، المرجع السابق، ص27.

⁴دغموش كاميلية، المرجع السابق، ص112.

كما ساهمت سياسة تعيين قادة من الأتراك أو الكراغلة أو من العائلات المتحالفة مع البايات في إضعاف استقلالية هذه القبائل، وهو ما أدى في بعض الحالات إلى تفككها وتحولها إلى تجمعات سكانية متباينة الأصول، ويُذكر أن بعض قبائل منطقة وهران تشكلت من أفراد قدموا من مناطق مختلفة واستقروا في الأراضي الزراعية بحثاً عن ظروف معيشية أفضل¹.

ومن الناحية الاقتصادية، كانت الأراضي الزراعية الخصبة تتركز غالباً في أيدي قبائل المخزن أو كبار الملاك، بينما دفعت الصراعات حول الأرض والمياه والمراعي بعض قبائل الرعية إلى الاحتماء بالسلطة العثمانية طلباً للحماية والاستقرار، كما كانت معظم هذه القبائل تقيم داخل مجالات النفوذ التابعة لقبائل المخزن، الأمر الذي جعلها أكثر خضوعاً للرقابة والإشراف الإداري².

أما من حيث التوزيع الجغرافي، فقد انتشرت قبائل الرعية في مختلف أنحاء دار السلطان والبايليات الثلاثة، ففي دار السلطان تمركزت بين منطقة حلوان غرباً ووادي يسر شرقاً تحت إشراف آغا العرب، كما انتشرت في أوطان بني خليل والخشنة وحجوط وغيرها³، وفي بايلك التيطري خضعت لرقابة فرسان المخزن، ومن أشهرها قبائل بني عيش وبني حسن وأولاد معزة وأولاد فرقان وأولاد إبراهيم⁴، أما في بايلك الشرق فشملت قبائل منطقة العلمة والمسيلة وسكيكدة والشراقة وعامر الغرابة والعطاطفة⁵، وفي بايلك الغرب انقسمت إلى مجموعات خاضعة مباشرة للباي وأخرى واقعة تحت إشراف خلفائه وقادته المحليين⁶.

¹ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في تاريخ العهد العثماني...، المرجع السابق، ص 107-108.

²دعموش كاميلية، المرجع السابق، ص 106.

³أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 259-260.

⁴نفسه، ص 266-267.

⁵محمد بحري، المرجع السابق، ص 74.

⁶ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 107-108.

ويشير حمدان بن عثمان خوجة إلى أن معظم الضرائب المفروضة على هذه القبائل كانت ترتبط بالأرض الزراعية، سواء تعلق الأمر بأراضي العشور التي يدفع أصحابها جزءاً من المحصول في إطار الزكاة، أو أراضي الخراج التي فُرضت عليها ضرائب خاصة بعد فتحها وإبقائها في حوزة مستغليها¹.

وإلى جانب الأعباء الجبائية، كانت قبائل الرعية ملزمة بتقديم خدمات متعددة للسلطة، من بينها العمل في أراضي البايلك ورعاية قطاعان الدولة، مقابل الحصول على جزء من الإنتاج وفق نظام الخماسة، كما كانت مطالبة باستقبال القياد والبايات أثناء جولاتهم في الأرياف، وتوفير الطعام والعلف لخيولهم، إضافة إلى تأمين الجمال والبغال اللازمة لنقل أمتعة المحلات العسكرية²، وهو ما زاد من الأعباء الاقتصادية الواقعة على كاهلها.

¹ حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص143.

² أرزقي شويتم، المرجع السابق، ص79-80.

2- دور الزوايا والطرق الصوفية :

تميزت الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني بطابعها الإسلامي، وهو ما تجلّى من خلال الاهتمام بالمؤسسات التعليمية والدينية التي اضطلعت بدور مهم في نشر العلم والمعرفة¹، وقد أقبل سكان الأرياف على تعلم القرآن الكريم واللغة العربية وقواعدها، في حين تركزت الوظائف العلمية والدينية في المدن، مثل القضاء والإمامة والتدريس، وهي وظائف كانت تتطلب مستوى علميا وثقافيا معتبرا².

وساهمت الإدارة العثمانية في دعم التعليم من خلال تشجيع إنشاء الكتاتيب والمدارس القرآنية في القرى والأرياف، كما لعب نظام الأوقاف دورا بارزا في تمويل المؤسسات التعليمية والدينية وضمان استمراريتها³، وفي هذا السياق برزت الزوايا باعتبارها من أهم المؤسسات الثقافية والدينية التي ساهمت في نشر التعليم والمحافظة على الهوية الإسلامية للمجتمع الجزائري.

وقد اضطلعت الزوايا بدور كبير في توعية السكان وإرشادهم دينيا وثقافيا، كما ساهمت في سد الفراغ الذي خلفته الاضطرابات السياسية التي عرفت البلاد خلال أواخر العهدين الحفصي والزياني، خاصة في ظل التهديدات الخارجية المتمثلة في التوسع الإسباني على السواحل الجزائرية، وفي هذا الصدد أشار توفيق المدني إلى أن الزوايا، خاصة في منطقة القبائل، كان لها دور مهم في المحافظة على الإسلام ونشر تعاليمه في فترات تراجع التعليم وانتشار الجهل.

¹ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 314.

² بن عميراي بن يوسف وزيان العمري، المرجع السابق، ص 96.

³ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 274.

كما أدى تدمير مدينة بجاية وما لحق بمكتباتها ومخزونها العلمي إلى تراجع دورها الثقافي، الأمر الذي دفع شيوخ الزوايا والأعيان إلى تحمل مسؤولية المحافظة على النشاط العلمي والديني، ورغم حالة الجمود الفكري التي ميزت هذه المرحلة، برز عدد من العلماء الذين أسهموا في تنشيط الحركة العلمية، من أمثال أحمد بن عمار ومحمد العنابي¹.

وتنوعت مؤسسات التعليم التقليدي خلال العهد العثماني، فشملت الكتاتيب القرآنية والمساجد والزوايا والمكتبات الوقفية، وظل التعليم يعتمد بصورة أساسية على هذه المؤسسات، وقد شكلت الزوايا مراكز علمية متعددة الوظائف، حيث جمعت بين العبادة والتعليم وتحفيظ القرآن الكريم وإيواء الطلبة.

ويشير محمد بن ميمون إلى أن التعليم في الزوايا كان يتم على مستويين؛ أولهما مخصص لتحفيظ القرآن الكريم وتعليم مبادئ القراءة والكتابة، أما المستوى الثاني فكان موجها لطلبة العلم المتقدمين، حيث يدرسون الفقه والعقيدة والنحو والصرف والبلاغة وبعض العلوم العقلية والفلكية².

ومن الناحية المعمارية، اختلفت الزوايا عن المساجد، إذ جمعت في تصميمها بين خصائص المسكن ومكان العبادة، وتميزت ببساطة البناء وقلة الزخرفة، بما يعكس قيم الزهد والتقشف التي ارتبطت بالتصوف³، كما كانت تضم مرافق مخصصة لإقامة الطلبة وإيوائهم.

وقد ازداد عدد الزوايا منذ القرن السادس عشر الميلادي، خاصة بعد سقوط الأندلس، حيث أدت أدوارا تعليمية ودينية وجهادية في آن واحد، كما ارتبطت بالطرق الصوفية المختلفة،

¹ صالح محمد، دور الوقف في الحركة الثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وموقف الاحتلال الفرنسي، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية، م 3، 2020، ص 247-248.

² محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص 58-59.

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص 269-270.

فشكلت مراكز لنشر تعاليمها واستقطاب المريدين والأتباع¹، وأسهمت في حل النزاعات المحلية وتعزيز الروابط الاجتماعية داخل المجتمع الريفي والحضري.

وبفضل انتشارها الواسع عبر مختلف مناطق الجزائر، أسهمت الزوايا والطرق الصوفية في بناء شبكة تعليمية وثقافية ودينية متكاملة، شكلت إحدى أهم دعائم الحياة الفكرية والاجتماعية خلال العهد العثماني.

ومن أبرز الزوايا التي اشتهرت بنشاطها العلمي زاوية آل الفكون، المعروفة بزاوية الخرازين، والتي كانت تتكفل بتعليم الطلبة والإنفاق عليهم، كما ضمت مقابر عدد من أفراد الأسرة العلمية المعروفة، كذلك عرفت الزاوية الحنصالية أو زاوية النجارين بدورها في تعليم الأطفال القرآن الكريم وإقامة الشعائر الدينية، وإلى جانبها برزت زوايا أخرى مثل زاوية التلمساني، وزاوية النعمان، وزاوية سيدي مخلوف، وزاوية سيدي ميمون، وزاوية سيدي راشد².

وانتشرت الزوايا في مختلف المدن والأرياف الجزائرية، ومن أشهرها بمدينة الجزائر زاوية عبد القادر الجيلاني، وزاوية سيدي محمد الشريف، وزاوية عبد الرحمن الثعالبي، وزاوية سيدي الفاسي، وزاوية البركاني، كما عرفت منطقة زواوة انتشارا واسعا للزوايا، إذ تجاوز عددها خمسين زاوية، في حين بلغ عدد الزوايا في قسنطينة وضواحيها ست عشرة زاوية³، مما يعكس المكانة العلمية والدينية التي احتلتها هذه المؤسسات في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني.

¹ يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص202.

² زاوية جريدي وآخرون، المرجع السابق، ص35-36.

³ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص264.

- الطرق الصوفية :

لعبت الطرق الصوفية دورا بارزا في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني، إذ تحولت الزوايا إلى مؤسسات دينية واجتماعية وثقافية تؤدي وظائف متعددة، ولكل طريقة منها منهجها الخاص في التربية الروحية والتوجيه الديني، ورغم أن معظم هذه الطرق تعود في أصولها إلى المشرق الإسلامي، فإن بعضها اكتسب خصوصيته داخل الجزائر وأصبح جزءا من هويتها الدينية والثقافية.

وقد اتسمت علاقة السلطة العثمانية بالطرق الصوفية بالتعاون والتوافق أكثر من الصدام، نظرا لما كانت تتمتع به من نفوذ واسع داخل الأوساط الريفية والقبلية، كما أسهمت هذه الطرق في التقليل من حدة العصبية القبلية، من خلال جمع أتباعها من قبائل ومناطق مختلفة ضمن إطار روحي واحد¹.

وتعود جذور انتشار التصوف في الجزائر إلى الفترة السابقة لقدم العثمانيين، خاصة في ظل ضعف الدولتين الزيانية والحفصية وتراجع السلطة المركزية، وفي هذا السياق، تحالف عدد من شيوخ الطرق الصوفية مع العثمانيين لمواجهة الأخطار الخارجية، ولاسيما التهديد الإسباني على السواحل الجزائرية.

وقد استفاد الطرفان من هذا التعاون؛ إذ شجعت السلطة العثمانية نشاط الطرق الصوفية، وساهمت في بناء الزوايا والرباطات، ومنحت شيوخها امتيازات مختلفة، من بينها الإعفاءات الضريبية والمكانة الاجتماعية المرموقة، ونتيجة لذلك، انتشرت الطرق الصوفية في مختلف

¹ محمد قنانش، الايديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية أو الحركة الوطنية بين عقيدة الإصلاح وروح الثورة، مجلة التاريخ، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الصف الأول من سنة 1986.

مناطق البلاد، حتى أصبحت كل منطقة تقريبا ترتبط بزواوية أو شيخ ذي نفوذ ديني واجتماعي¹.

وكان التعليم داخل الزوايا يركز أساساً على العلوم الشرعية والتربية الروحية، مع الاعتماد على مؤلفات صوفية معروفة، مثل كتاب "إحياء علوم الدين" لأبي حامد الغزالي و"قوت القلوب" لأبي طالب المكي، إلى جانب دراسة القرآن الكريم والفقه واللغة العربية.

كما انتشرت الزوايا في الأرياف والجبال والصحراء، واعتمدت في تمويلها على الأوقاف والأراضي المحبسة، حيث كان جزء من الإنتاج الزراعي يخصص لصيانتها والإنفاق على الطلبة والمدرسين، وقد أدى ذلك إلى تعزيز دورها كمراكز للتعليم والتكافل الاجتماعي².

ومن جهة أخرى، تمتع شيوخ الطرق الصوفية بمكانة معتبرة داخل المجتمع، فكانوا يؤدون دور الوساطة بين السكان والسلطة، ويساهمون في تهدئة الأوضاع وحل النزاعات المحلية، كما استفادت الإدارة العثمانية من نفوذهم لضمان الاستقرار في المناطق الريفية، مقابل توفير الدعم والحماية لزواياهم.

وعليه، شكلت الطرق الصوفية أحد أهم مكونات الحياة الدينية والاجتماعية في الجزائر خلال العهد العثماني، حيث جمعت بين الوظائف التعليمية والروحية والاجتماعية والسياسية، وأسهمت في تعزيز التماسك الاجتماعي وربط سكان الأرياف بمؤسسات السلطة.

¹ أعمار النجار، الطرق الصوفية في مصر، دار المعارف، مصر، 1986م، ط3، ص42.

² أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص266.



خاتمة

تُبرز هذه الدراسة، التي تناولت مجال الريف في الجزائر خلال العهد العثماني، من خلال تحليل نظام المخزن والمحلة، والقبائل المتحالفة، والثورات المحلية وآليات احتوائها، أن مجال الريف لم يكن هامشا تابعا للسلطة المركزية، بل كان فضاء فاعلا ومؤثرا في طبيعة الحكم وتوازناته .

وقد أظهرت الدراسة أن السلطة العثمانية لم تعتمد في تسيير الأرياف على القوة المباشرة وحدها، بل انتهجت نظاما مركبا قائما على توظيف البنية القبلية ضمن منظومة الحكم، من خلال نظام المخزن الذي شكل إحدى ركائز الضبط الإداري والسياسي، وأسهم في ترسيخ نفوذ الدولة داخل المناطق الريفية .

كما بيّنت الدراسة أن المحلة لم تكن مجرد حملة لجمع الضرائب، بل آلية سياسية وإدارية لإعادة تأكيد حضور الدولة وضمان استمرارية سلطتها، في حين مثلت القبائل المتحالفة عنصرا محوريا في دعم هذا النظام والمحافظة على توازنه .

ومن جهة أخرى ، أظهرت الثورات المحلية أن العلاقة بين السلطة والريف لم تكن دائما مستقرة، بل شابتها توترات فرضتها اعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية .

غير أن اعتماد السلطة على أساليب متعددة للاحتواء، جمعت بين الوساطة القبلية والاستمالة والردع، يعكس مرونة النظام العثماني وقدرته على التكيف مع الواقع المحلي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن نظام الحكم العثماني في المجال الريفي قام على توازن دقيق بين السلطة المركزية والقوى المحلية، وهو توازن مكّن الدولة من الاستمرار، لكنه ظل مرتبطا بمدى فعالية هذه الآليات في ضبط العلاقات داخل المجتمع القبلي.

وفي الأخير تؤكد هذه الدراسة أن فهم تاريخ الريف خلال العهد العثماني لا يقتصر على دراسة السلطة فقط ، بل يستوجب النظر إلى تفاعل السلطة والمجتمع والقبيلة بوصفه عنصراً أساسياً في تفسير ديناميات الحكم خلال هذه المرحلة .



والمراجع

المصادر

قائمة

أولاً : المصادر

- 1- ابن منظور الافريقي ، لسان العرب . ج 1، د ط ، دار المعارف ، القاهرة ، 1988.
- 2- أحمد بن يوسف الزناتي ، دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران ، تق ، وت: المهدي البوعبدلي ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1978.
- 3- الآغا عودة المزاري ، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا إلى أواخر القرن التاسع عشر ، ج 1، د. ر ، يحي بوعزيز ، (د . ط) ، بيروت ، لبنان ، 1990.
- 4- الحاج أحمد الشريف الزهار ، مذكرات الحاج أحمد الشريف ، نقيب أشرف الجزائر ، تح : أحمد توفيق المدني ، ط 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر .
- 5- حمدان بن عثمان خوجة ، المرأة .
- 6- شارلر وليام ، مذكرات وليام شارلر قنصل أمريكا في الجزائر (1816- 1824) ، تعريب وتعليق وتقديم اسماعيل العربي ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1982.
- 7- عبد الرحمان ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، ج 1، تج ، محمد عبد الله درويش ، دار يعرف ، دمشق ، 2003.
- 8- فندلين شولوفر ، قسنطينة أيام أحمد باي ، 1832م - 1837م ، ترو ، تق : أبو العيد دودو ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، د. ط ، 1980.
- 9- مارمول كاريخال ، افريقيا ، ت ، محمد حاجي وآخرون ، دار المعرفة ، الرباط ، ج 3، د.ط، 1984.

10- محمد بن ميمون الجزائري ، تحفة المرضية في أخبار الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية ، تق ، تح : محمد بن عبد الكريم ، ط 2 ، الحركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1981.

11- هانريش فون ، مالتسان ، ثلاث سنوات في شمال غربي افريقيا ، تر: أبو العبد دودو ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1976.

ثانياً : المراجع

- 1- أبو القاسم سعدالله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ، ج 2 .
- 2- أحمد السليمانى ، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني ، (د.ط) ، مطبعة دحلب ، الجزائر ، 1993.
- 3- أحمد الشريف الأطرش السنوسي ، تاريخ الجزائر في خمسة قرون ، مج1 ، (د.ط) ، دار البصائر ، الجزائر ، 2013.
- 4- أرزقي شويتام ، المجتمع الجزائري وفعالياته .
- 5- الحسن الوزان ، وصف افريقيا ، تر : محمد حجي ومحمد الأخضر ، دار المغرب الإسلامي ، بيروت ، ج 2 ، 1983.
- 6- جهيدة بوعزيز ، الصراعات الداخلية وأثرها على المجتمع العثماني (1771-1185/1873هـ).
- 7- جون وولف ، الجزائر وأوروبا ، 1500-1800 ، تر : أبو القاسم سعدالله ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1986.

- 8- حنفي هلايلي ، أوراق تاريخ الجزائر العهد العثماني ، ط 1 ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008.
- 9- صالح عباد ، الجزائر خلال الحكم التركي ، 1514- 1830 ، د ج ، د ط ، دار هومة ، 2012.
- 10- عمار النجار ، الطرق الصوفية في مصر ، دار المعارف ، مصر ، 1986.
- 11- عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962 ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1997.
- 12- مبارك ابن محمد الهلايلي الميلي : تاريخ الجزائر القديم والحديث ، ج 3 ، مكتبة النهضة الجزائرية ، 1964.
- 13- محمد خير فارس ، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي ، ط 1 ، مكتبة دار الشروق ، (د.م) ، 1969.
- 14- محمد سي يوسف ، من خصائص النظام الإداري في بايلك التيطري من خلال العهد العثماني ، مجلة الثقافة ع 21.
- 15- محمد علي عامر ، تاريخ المغرب العربي الحديث ، الجزائر ، تونس ، (د.ط) ، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، 1994.
- 16- ناصر الدين سعيدوني ، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان أواخر العهد العثماني ، (1791 - 1830م) ، طبعة خاصة ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، 2003.
- 17- ناصر الدين سعيدوني ، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني .
- 18- ناصر الدين سعيدوني ، ورقات جزائرية .

19- وليم سبنسر ، الجزائر في عهد رياس البحر ، تع: عبد القادر زبادية ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007.

20- يحي بوعزيز، مدينة وهران عبر التاريخ ، ط 2 ، دار العرب للنشر والتوزيع ، وهران ، 2004.

ثالثاً : المجلات والدوريات

1- صالح محمد ، دور الوقف في الحياة الثقافية في الجزائر أواخر العهد العثماني وموقف الاحتلال الفرنسي ، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية ، م 3، سبتمبر ، 2022.

2- صلاح عبد الجبار عيسى ، أستاذ الجغرافية البشرية ، كلية الآداب ، جامعة المنوفية ، جمهورية مصر العربية ، من محاضرة ماهي جغرافية الريف ومدارسها العلمية .

3- ليلى تيتة ، تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن 19م ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، ع 17، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر ، ديسمبر 2014.

4- مقلاتي عبدالله ، محاضرات في تاريخ المغرب الاسلامي الحديث والمعاصر ، جامعة محمد بوضياف . المسيلة .

5- مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان ، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني (1518-1830) ، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية ، العدد 16، جامعة تقرت ، الجزائر ، 2013.

6- ناصر الدين سعيدوني ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للولايات الصغرى الثمانية ، (الجزائر ، تونس ، طرابلس ، الغرب) ، من القرن العاشر إلى القرن الرابع عشر هجري ، من القرن السادس عشر إلى القرن السابع عشر ميلادي ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، المجلس للنشر العلمي ، الكويت ، 2010.

رابعاً : الرسائل الجامعية

1- القشاعي المولودة موساوي ، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني (1771-1837)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر ، 1989-1990م ، ص 47.

2- الواليش فتحة ، الحياة الحضارية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18م ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر ، معهد التاريخ ، 1993-1994م .

3- بلبروات بن عتو ، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر ، جامعة وهران ، الجزائر ، 2007-2008.

4- بن عبدالله المولى علال بن وليد يزيد ، التركيبة الاجتماعية لسكان الجزائر خلال العهد العثماني 1518-1830، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الافريقية ، دار ربة ، أدرار ، 2017-2018.

5- توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر .

6- جهيدة بوعزيز ، الصراعات الداخلية وأثرها على المجتمع الريفي في بايلك الشرق الجزائري في أواخر العهد العثماني (1771-1873م/1185-1253هـ)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة قسنطينة 02، الجزائر ، 2011-2012.

- 7- حسين محمد الشريف ، مقياس مصطلحات الجزائر في العهد العثماني ، السنة الدراسية 2025-2026.
- 8- خليفة حماش ، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث ، إشراف فاطمة الزهراء قشي ، جامعة قسنطينة 06.
- 9- دغموس كاميلية ، قبائل الغرب الجزائري بين الاحتلال الاسباني والسلطة العثمانية (1509 م - 1792م) ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة وهران ، 2013.
- 10- شيماء جوبر ، نادية غضبان ، المجتمع الريفي وعلاقته بالحكم العثماني في الجزائر في عهد الدايات ، 1671-1830، نموذج مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير أكاديمي في التاريخ ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2016-2017م.
- 11- عقاد سعاد ، المجتمع الريفي وعلاقته بالحكم العثماني .
- 12- كمال بن صحراوي ، أوضاع الريف في بايلك الغرب الجزائري أواخر العهد العثماني ، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث ، جامعة وهران ، 2012.



فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

تشكرات	
إهداء	
أخ	مقدمة
الفصل الأول : الإطار التنظيمي لمجال الريف	
01	المبحث الأول : مفهوم الريف في العهد العثماني
13	المبحث الثاني : التنظيم الإداري للبايليات
الفصل الثاني : سلطة البايليكات وإدارة المجال الريفي	
27	المبحث الأول : آلية الحكم والسيطرة
33	المبحث الثاني : العلاقة بين السلطة والقبائل في الريف
الفصل الثالث : البعد الاقتصادي والاجتماعي لمجال الريف	
43	المبحث الأول : حضور سلطة البايليك في المجال الاقتصادي
49	المبحث الثاني : الأوضاع الاجتماعية والثقافية
62	خاتمة
65	قائمة المراجع

المخلص: يهدف هذا البحث إلى دراسة المجال الريفي في الجزائر خلال العهد العثماني، من خلال إبراز آليات الحكم والسيطرة التي اعتمدتها السلطة العثمانية لإدارة الأرياف وضبطها، وذلك بالتركيز على نظامي المخزن والمحلة، ودور القبائل في البنية الإدارية والعسكرية للدولة، كما يتناول البحث طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية والقبائل الريفية، وأهم الثورات التي شهدتها الريف الجزائري وأسبابها وسبل احتوائها.

واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، من خلال استقراء المصادر التاريخية والمراجع المتخصصة، وتحليل مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بالمجال الريفي خلال الفترة العثمانية.

وتوصلت الدراسة إلى أن السلطة العثمانية اعتمدت على نظام المخزن باعتباره أداة للحكم غير المباشر، مستندة إلى شبكة من القبائل المتحالفة التي أسهمت في حفظ الأمن وجمع الضرائب وضمان ولاء السكان، بينما شكلت المحلة وسيلة فعالة لترسيخ سلطة البايك ومراقبة الأرياف، كما بينت الدراسة أن الثورات الريفية كانت نتيجة تداخل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، خاصة ما تعلق بالجباية والضغط الإداري، وأن السلطة واجهتها بوسائل متنوعة جمعت بين القوة العسكرية والوساطة القبلية والاستمالة السياسية، كذلك أظهرت الدراسة أهمية الزوايا والطرق الصوفية في الحياة الريفية، من خلال أدوارها الدينية والتعليمية والاجتماعية، وإسهامها في تحقيق قدر من الاستقرار والتوازن داخل المجتمع الريفي.

الكلمات المفتاحية: العهد العثماني، المجال الريفي، نظام المخزن، المحلة، البايك، قبائل المخزن، قبائل الرعية، الثورات الريفية، الزوايا، الطرق الصوفية.

Abstract: This research aims to study the rural sphere in Algeria during the Ottoman period by highlighting the governance and control mechanisms adopted by the Ottoman authorities to manage and regulate rural areas, focusing on the Makhzen and Mahalla systems, as well as the role of tribes within the state's administrative and military structure. It also examines the nature of the relationship between the central authority and rural tribes, in addition to the major uprisings that occurred in the Algerian countryside, their causes, and the methods used to contain them.

The study adopts both the historical method and the descriptive-analytical approach through the examination of historical sources and specialized references, as well as the analysis of the political, economic, social, and cultural dimensions related to the rural sphere during the Ottoman period.

The findings show that the Ottoman authority relied on the Makhzen system as a mechanism of indirect rule, based on a network of allied tribes that contributed to maintaining security, collecting taxes, and ensuring the loyalty of the population. The Mahalla also served as an effective instrument for consolidating the authority of the Beylik and controlling rural areas. Moreover, the study demonstrates that rural uprisings resulted from the interaction of political, economic, and social factors, particularly those related to taxation and administrative pressures, and that the authorities responded using a combination of military force, tribal mediation, and political accommodation. The study also highlights the important role of zawiyas and Sufi orders in rural life through their religious, educational, and social functions, contributing to stability and balance within rural society.

Keywords: Ottoman period, rural sphere, *Makhzen system*, *Mahalla*, *Beylik*, *Makhzen tribes*, *Raya tribes*, rural uprisings, *zawiyas*, *Sufi order*

وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ



الجامعة الجزائرية
FACULTY OF HUMANITIES
AND SOCIAL SCIENCES

Faculty of Humanities and Social Sciences

Vice-Deanship of the College for Studies and

Student Affairs

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

University Mohamed Boudiaf of M'sila



جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

نيابة العمادة للدراسات والمسابقات المرتبطة بالطلبة

الرقم: 2026/

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): عبد الله كجي

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 210396337

الصادرة بتاريخ : 04-09-2024 عن دائرة : ميدى عيسى ولاية المسيلة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962) بحث رقم التسجيل: 25033034690

والمكلف بإنجاز أعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر, مذكرة ماجستير, أطروحة, دكتوراه)

عنوانها: مجال الربق في العهد العثماني وممارسته البيداغوجيات

أصرح بشرفي باتني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في
انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في:

امضاء المعني (ة): [Signature]

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للتوقيع المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.